

آخر "عنفود المهازل" ..الغاء المجلس واستحضار "كتل"!

كتب حسن عصفور/ تصر الرئاسة الفلسطينية، ومعها البعض الفصائلي صاحب المصلحة الخاصة، على الضرب بعرض الحائط بكل دعوات العمطالبة بعودة المجلس التشريعي للعمل، الى حين أن تقرر تغيير "قواعد الاشتباك" مع العدو الاحتلالي، وتفك ارتباطها به، وتحرر دولة فلسطين من اسر الاعتقال في "سجن المقاطعة" ..

قبل ايام فقط، طالب العشرات من منظمات المجتمع المدني الرئيس محمود عباس بالعودة لتفعيل المجلس التشريعي، وفقا للقانون الأساسي، كي يعود لدوره الرقابي على السلطة التنفيذية من جهة، ودوره التشريعي من جهة أخرى، مطالبة كانت واضحة لكن الرئاسة الفلسطينية، والبعض الفصائلي المصلحي "الانتهازي"، لم يعر تلك الدعوة أي اهتمام يذكر، مواصلا الاستمرار في الاستخفاف بالشعب الفلسطيني..

وبشكل مفاجئ، ينشر "اعلام الرئاسة الرسمي" خبرا حول قيام "هيئة الكتل والقوائم البرلمانية بماقشة مشروع قانون الموازنة للعام 2016" مع وزير المالية في حكومة الرئيس عباس..

وبعد التدقيق في مضمون الخبر، نكتشف أن "هيئة الكتل والقوائم" تلك هي عبارة عن كتلة فتح (رغم أن اعضاء منها يطالبون بعقد المجلس التشريعي بكامل هيئته)، وممثل عن الجبهة الديمقراطية، وحزب الشعب وحنان عشراوي بصفتها الشخصية، لأن الكتلة التي تمثلها "الطريق الثالث رئيسها ايضا د.سلام فياض يرفض هذا الشكل والمسمى"، ومصطفى البرغوثي، وبالتالي كل ما يمكن أن تمثله هذه الكتل لن يصل الى 30% من العدد الاجمالي لقوام المجلس..

الخبر بذاته يمثل "عوارا وطنيا وسياسيا"، سواء من قبل مجلس الوزراء المحدود الصلاحيات، أو ممن شارك في اللقاء، كونه اعتمد المضي قدما في تكريس منهج "الفردية المطلقة" التي تعتمد على "المراسيم الرئاسية" لتمرير

كل ما هو مخالف للقانون الأساسي، عدا أن الحضور اساسا لا يسمح بالحديث عن اقرار لموازنة السلطة، فهم لا عدديا يمثلون المجلس، ولا سياسيا أيضا، فهناك كتل غائبة، وشخصيات مستقلة..

كيف يمكن الحديث عن "لقاء هيئة قوائم وكتل" في حين ترفض الرئاسة بتعمد مطلق البحث في سبل عودة "المجلس التشريعي"، وهي وتنظيمها الاساسي "فتح" قد وقعت على اتفاقات تشترط عودة المجلس التشريعي للإنعقاد، نصوص لا يوجد بها أي التباس في اللغو، قاطعة واضحة..

كان بالامكان تفهم تعليق عمل المجلس التشريعي بعد قيام حركة حماس بانقلابها الأسود، عام 2007، ولكن لا يصبح ذلك شرعيا بعد أن أقرت الرئاسة اتفاقات المصالحة في 2011، ثم اتفاق الشاطيء في ابريل عام 2014 الذي أكد نصا في الفقرة الثالثة منه على :

3 - . المجلس التشريعي

يدعو الطرفان إلى تنفيذ ما ورد في وثيقة الوفاق الوطني بخصوص المجلس التشريعي وفق الاتفاقيات التي شكلت على أساسها حكومة التوافق الوطني، وفي هذا الإطار ندعو الكتل البرلمانية إلى إجراء المشاورات الضرورية التي تمهد لعقد اجتماع المجلس التشريعي، وعلى ضوء نتائج المشاورات ندعو السيد رئيس السلطة الوطنية إلى إصدار المرسوم الخاص بدعوة المجلس التشريعي للإنعقاد والبدء بممارسة مهامه المنصوص عليها في النظام الأساسي.

تلك هي فقرة متفق عليها، في عام 2011 ثم تم التأكيد عليها ثانية في 2014، لكن الرئاسة وفريقها وبعض "المستفيدين من "هوامش الانقسام"، رفضوا ذلك كليا، كون العودة لعمل التشريعي سيدخلهم في مأزق بين غالبية حماسوية جاءت عبر انتخابات فرضتها أمريكا وخضع الرئيس عباس لها، - كما قال هو شخصيا بعد تهديده، (حتى اليوم ينتظر الشعب الفلسطيني أن يكشف الرئيس عن مضمون التهديد الذي أجبره على ذلك) - ، وما يرغب

الفريق الخاص بتمريره وفقا لحسابات خارج الاجماع الوطني، حتى تلك القرارات التي يتم الاتفاق عليها يتم رميها في اقرب "حاوية نفايات جوار مقر الرئيس" ..

قد يكون متفهما حق الرئيس أن لا يدعو لعقد المجلس التشريعي المنتخب، في ظروف طارئة جدا، رغم أن القانون لا يسمح له بذلك، كما حدث أثر الانقلاب الأسود، ولكن عليه أن يعلن أسبابه الخاصة للشعب، شرط أن لا يصبح "الاستثناء هو القاعدة"، فذلك هو "طريق الاستبداد" ..

بات واجبا على مختلف القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، والنواب الراغبين بعودة المجلس التشريعي للعمل، البحث عن عقد لقاء مشترك لتدارس كيفية الرد على منطلق "خطف الشرعية التشريعية" لصالح "مراسيم استبدادية فنوية"، ما لم يعلن الرئيس عباس مبرراته لوقف العمل بالمجلس التشريعي!

الكف عن المهازل السياسية بات مطلبا.. كي لا يصبح "الهزل جدا" يؤدي الى كارثة تصيب المشروع الوطني في مقتل" ..

هل من مستجيب.. ننتظر!

ملاحظة: باكورة "اللقاء الكوميدي" بين نواب ووزير المالية، هو قرار حكومة الرئيس عباس برفع قيمة الخصم الاجباري على فاتورة الكهرباء من 170 شيكل الى 500 شيكل.. بشاير العالم الجديد.. ولسه ياما في جراب المستبدين.. صحيح بعض الموقعين يدعون انهم مدافعين عن مصالح الغلبة.. هاي وحدها نكتة!

تنويه خاص: لماذا تصمت قيادة حماس على تقارير اعلامية مؤكدة عن تفاوضها مع دولة الكيان عبر وسطاء، مرة ملادينوف ومرة تركيا.. هذه مسألة تستوجب التوضيح قبل "كشف المستور السياسي"!

اطلالة مشعلية ملتبسة.. بعد "غياب"!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن قناة "الجزيرة" القطرية ستكون فال "شؤم سياسي" على رئيس حركة حماس خالد مشعل، أو "قناة توريط" له وحركته، وسحبه الى مستنقع ثمنه ليس لهم وحدهم، بل قد يطال الشعب الفلسطيني، هبة وقوة واندفاعة كفاحية..

يوم السادس من ديسمبر 2015 أعاد مشعل ظهوره، بكلمة "توجيهية"، مارس بها وعبرها دور "المرشد العام" للحركة الوطنية الفلسطينية، تحدث في محاور عدة، اصاب في منها وبعضها، خاصة وهو يتحدث عن "هبة الغضب" - مستخدما تعبير الانتفاضة له ما شاء من استخدام -، بأنها "بلا ابوة سياسية وقيادة سياسية"، كما أصاب في دعوته الكل الوطني، سلطة وقوى ان تشارك بها بقوة وفاعلية، وهي دعوة لو تم الاستجابة لها يعني تطوير الهبة الشعبية واتساعها لتصبح قوة مزلزلة سياسيا، ليس للمحتل فحسب بل ولكل قوى "التأمر" على المشروع الوطني الفلسطيني..

وبعيدا عن العام المقال في كل مناسبة بخصوص المصالحة واللقاءات، فتح مشعل بابا اشكاليا سياسيا، هل جاء في إطار "النفاق السياسي" للعربية السعودية، أم محاولة "إخوانية"، قطرية - تركية" للعمل على سحب الملف من الشقيقة الكبرى مصر ونقله الى الكتف السعودي..

وكي لا يقال أنه حدث سوء فهم، والتباس مما ذكره مشعل في "إطلالته الشهرية"، تحدث عن رغبته "الإخوانية العامة" مرتين، واحدة بأن اقترح أن يكون لقاء بين حركة فتح وحركته حماس في ضيافة الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، لكن حركة فتح رفضت، فيما الثانية دعوته الى أن تقوم العربية السعودية بقيادة الموقف العربي وتتصدر المشهد العربي والاسلامي..

وبعيدا عن كل "النوايا الطيبة"، التي يمكن للبعض هنا أو هناك قراءة تلك الدعوات، لكنها واقعا رسائل "طلاق سياسي" بين حماس الاخوانية ومصر، وهي اعلان صريح يتوافق مع موقف الجماعة ودولتي قطر وتركيا، بما لهما

من موافق علنية وصريحة وغاية في الوضوح عداء لمصر بعد ثورة 30 يونيو..

ان يعلن مشعل انخراطه وحركته حماس في محور العداء السياسي لمصر، ذلك شأن خاص به، ولكن ما ليس له هو أن يتحدث باسم الشعب الفلسطيني في أي موقف معاد لمصر، أو أن يقوم بدور "الناصح" لمحاولة ارساء قاعدة تخريبية تنال من مكانة مصر ودورها الاقليمي والعالمي..

أن يطالب مشعل، باسم فصيله أو جماعته الاخوانية أن تلعب العربية السعودية دورا مساهما مع الشقيقة مصر شيء، وأن يدعو لاستبدالها لدور مصر فتلك "جريمة سياسية مركبة"، لن يحصد منها الشعب الفلسطيني ربحا سياسيا، بل ستزيد حجم الشكوك السياسية في دور حركة حماس ضد مصر، وأنها باتت طرفا علنيا في محور "العداء لمصر" ..

ورطة مشعل، تحتاج لتوضيح من قيادة حماس قبل أي تصل المسألة من حالة "خلع سياسي" الى "الطلاق الرسمي" بين حماس ومصر، بكل ما يترتب عليها من آثار سياسية ضارة جدا، قد تطل في بعض منها أهل فلسطين، خاصة في قطاع غزة..

المسألة هنا، ليس كيف تتناقق العربية السعودية، فهذه الدول ليس "صغيرة" بحيث يقوم أي كان بالعبث في العلاقة بين دول ذات وزن كبير وأثر في المعادلة الاقليمية، ومن نصح مشعل قاده الى ورطة سياسية تفوق ما له في قطر وتركيا من مصالح..وبما نطق، لن يخسر مصر وغالبية أهل فلسطين، بل أيضا، وهذا الأهم، انه لن يربح العربية السعودية، فالنفاق السياسي والخدعة الإخوانية غاية الوضوح فيما قال مشعل..

هل تنتفض بعض قيادات حماس، خاصة من يدفعون من لحم الحي في قطاع غزة، على تلك الأقوال الساذجة - الضارة ايضا، ام تمر وكأنها حدث عادي، عندها يصبح الرد ضرورة وطنية من الكل الوطني ضد "التخريب المشعلي"

في العلاقات المصرية الفلسطينية.. هي نقطة فاصلة تستوجب التحديد والرد من أجل فلسطين قبل أن يكون من أجل مصر..

ولخالد مشعل نصيحة: عليك بإجازة كلامية طويلة، وليتها تصبح إجازة سياسية - تنظيمية أيضا، فما نطقت قد يكون "عقبة كبرى" في وجه المصالحة وفتح معبر رفح ..

ولمعبر رفح وما حدث في الأشهر الأخيرة من مقترحات لعودة المعبر للعمل دون اغلاق، ومن الطرف الذي شكل عقبة أمام ذلك، سيكون لنا وقفة تفصيلية لكشف كل المعلومات بعد أن بات الصمت ضارا..

ملاحظة: مهم جدا أن تطلب فلسطين من الجامعة العربية موقفا سياسيا داعما للسويد وموقفها من القضية الفلسطينية، في ضوء العدوانية الاسرائيلية ضدها.. موقف غير مكلف أبدا يا "رئاسة"!

تنويه خاص: قضية الصحفي نصر ابو الفول تستوجب تدخلا فوريا من الرئيس محمود عباس.. فلسطيني قبل أن يكون صحفيا يعيش وضعا كارثيا والمناشدات من كل لون للتدخل لتوفير مكان علاج له.. هل هذا بكثير سيادة الرئيس!

"الثالوث القطري التركي الاسرائيلي" .. عودة للنشاط!

كتب حسن عصفور/ لا يوجد ما يثير الدهشة بالاعلان عن عودة "تطبيع" العلاقة التركية مع دولة الكيان العنصري، سوى لمن كان يبحث تمرير "الكذب السياسي"، والادعاء ببطولات وهمية خادعة، تجعل من الشعار والخطب الفارغة بديلا للحقيقة السياسية..

فتركيا عنصر رئيسي في حلف الناتو "الأطلسي"، ملتزمة تماما بسياسته العسكرية، وتبحث عنه وقت الحاجة، كما حدث بعد اسقاط الطائرة الروسية،

والناتو هو أهم "جدار عسكري واقى" لدولة الكيان، كما ان العلاقات أصلا لم تنقطع، تضررت نعم بسبب ما قامت به دولة الكيان ضد سفينة تضامن مع أهل غزة "مرمرة"، عندما قامت البحرية الاسرائيلية بمرمرة "كرامة اردوغان"، فلم يكن له من خيار سوى البحث عما يحفظ له بعضا من "ماء وجه" تبقية حاضرا في المشهد العربي تخريبا..

بينما العلاقات العسكرية بين الكيان ودولة اردوغان لم يصبها اي شائبة ضرر، وتلك حقيقة اعلنها طرفي المعادلة، والأكثر اثارا للدهشة أن العلاقات الاقتصادية بينهما ارتفعت كثيرا، خاصة بعد اسقاط حكم الجماعة الاخوانية في مصر، ووصلت الى ما قيمته 5 مليار دولار سنويا..

تلك بعضا من الحقائق المعلنة، ولا نتوقف عن "السري" بينهما خاصة في ملف "سوريا" ودعم المنظمات الارهابية والمعارضة للدولة السورية، وهناك الكثير مما يمكن الحديث عنه مخبراتيا..

الاعلان الآن، عن تطبيع بين الكيان وحكم اردوغان التركي، هو تحضير للمشهد المقبل الاقليمي، سواء ما يتعلق بحل المسألة السورية، او تطور العلاقة الروسية الايرانية، او ما يتبلور من شكل جديد في العلاقات بين روسيا ومصر ودولة الامارات وبعض أطراف الحكم في العربية السعودية، انتظارا لحل في سوريا..

تطور المشهد الاقليمي وما يحتمله من "بلورة" رؤية جديدة للواقع القادم، أدى لفتح باب سياسي نحو عودة الحركة لـ"تكتل سياسي - عسكري ثلاثي" تركي - قطري واسرائيلي، برعاية امريكية، وهو الواقع الذي كان سائدا منذ انقلاب قطر الأول عام 1995، وانكشاف الدور الاسرائيلي الحاسم في الحدث القطري، وفتح قناة أمنية متواصلة، لا تزال تحتفظ بمكتب خاص لها، الى جانب التعاون الاعلامي، خاصة انشاء قناة "الجزيرة" بنصائح شمعون بيريز وديفيد كيمحي..

قطر وبعد الضربة الكبرى لدورها الذي كانت تقوم به، خلال التحضير للمشروع الأمريكي ومع بداية التنفيذ، ونظرا لحالة العداء بينها وغالبية الشعوب والنظم العربية، تبحث الآن عن مكانة من خلال التحالف التركي - الاسرائيلي، وكانت زيارة اردوغان الأخيرة للدوحة، وفتح قنوات اتصال أمنية مع الكيان، عبر مكتب الاتصال الخاص، فرصة لمناقشة اللمسات الأخيرة لاعادة العلاقة التركية الاسرائيلية الى حيويتها، ما قبل مرمرة..

دولة الكيان تعلم يقينا حاجة قطر وحكم اردوغان لها في المستقبل السياسي، بعد أن بدأت مرحلة بلورة حالة اقليمية جديدة كلاهما ليس جزءا منها، وتحديدًا بعد تدهور العلاقة الروسية التركية، مقابل تسارع خطى تعزيز العلاقة الايرانية الروسية، وكذا مع مصر والامارات، وما تشهده علاقة روسيا بالسعودية.. حضور اقليمي جديد بقوة متنامية مقابل محور مرتبك مصاب بأزمة رؤية بعد الهزيمة التاريخية لمخطط امريكا الشرق أوسطي الاسلاموي الكاذب..

ربما، لا زالت هناك بعضا من عدم اكتمال مظاهر المشهد العام لبلورة المحاور الجديدة، لكن اسسها باتت واضحة في بعض ملامحها، خاصة بعد أن أصبح الحل السياسي هو الخيار الوحيد للمسألة السورية، دون ربطها بأي شروط مسبقة، ما يمثل انتصار سياسيا معنويا للمحور الروسي المنطلق بقوة غير معهودة، تكسر الروتين والبطئ في الحركة التقليدية لـ"الدب الروسي" لتزوده بمحرك "نووي جديد"، ما يعيد رسم المشهد العالمي من جديد، وينهي فترة البلطجة الأمريكية التي حاولت العبث بالنظام السياسي الكوني، وقبله بالنظام السياسي العربي لمزيد من الظلامية والتفتيت..

في هذا السياق يجب قراءة الحدث التركي الاسرائيلي والسمسرة القطرية..

ويبقى أثر ذلك على حركة حماس وموقفها.. خاصة وهي المرهونة كليا الآن لقطر وتركيا وموقفها الملتبس مع الشقيقة مصر، بحكم الأخونة الآيلة

للسقوط.. تلك مسألة تستحق النقاش.. ولها وقفة أكثر تفصيلا لانعكاسها على المشروع الوطني في المرحلة الراهنة..

ملاحظة: ما كتبه المحامي الفلسطيني جواد بولس عن اعتذار النائب حنين الزعبي من "التجمع - حزب عزمي بشارة" لشرطي اسرائيلي كان بمثابة "صدمة كبرى".. سابقة فريدة باعتذار الضحية للجلاد.. ويبدو أن رياح "التطبيع القطري مع الكيان" هلت على البعض في وطننا التاريخي!

تنويه خاص: فعلا غزة أم العجائب.. فريدة في كل شيء كانت ويبدو أنها ستبقى "ام البدايات" .. زواج هو الأول في التاريخ بين "داعشية" من الرقة و"داعشي غزي" عبر سكايب.. المشكلة هل يراه أهل الفتوى . "حلال أم حرام " "متعة أم شرعي" .. وكله بحسابه.. غزة ما أظرفك!

"المواجهة وروح عرفات هي الرد البديل" على المحتل..يا فلان!

كتب حسن عصفور/ عندما تحدثت مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة الأميركية هيلاري كلينتون، عن أن بديل الرئيس محمود عباس ستكون "داعش" وأصحاب "الرايات السوداء"، اعتبر ذلك محاولة من شخصية تبحث حضورا عبر بوابة تثير "الهلع والرعب" لدى غالبية أهل امريكا واوروبا، خاصة وأن "الارهاب" قد وصلها وفرض ذاته حاضرا في الحديث اليومي..

بالتأكيد، لا يمكن للفلسطيني أن يتعامل مع ما أطلقتها هيلاري كلينتون كحقيقة سياسية، لو انه كان جزءا من "المنظومة الوطنية السياسية" للشعب الفلسطيني، بل أن ما قالته اثار بعضا من "السخرية والهزاء" لكمية الجهل في متابعة تطور المشهد العام في فلسطين التاريخية..

لكن "المفاجأة الكبرى"، غير المنتظرة، جاءت بتصريحات للشخص المفروض أنه يحتل رقم "2" في هيكل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بك

مصائبها وهوانها السياسي والتنظيمي، لكنها الاطار الرسمي الشرعي لقيادة الشعب الفلسطيني، الى حين بات أقرب مما يعتقدون..

د.صائب عريقات، تحدث أمام ممثلي العالم في العاصمة الايطالية، عن الواقع الفلسطيني، ولا نريد البحث فيما قال، وما هدد وتوعد وتخبر واستعرض العبارات المملة، التي باتت محفوظة عن ظهر قلب، لكن رقم 2 في تنفيذية المنظمة، أطلق ما يمكن وصفه بـ"القنبلة السياسية الدخانية المدوية"، عندما أعاد صياغة تعبير السيدة كلينتون، بالقول على "اسرائيل أن تختار بين السلام أو الارهاب الاسلامي" ..

والحق، لو أن هذه العبارة لم تنتشر في وكالة رسمية فلسطينية، وأن مكتب السيد عريقات أرسلها لكل مواقع الاعلام، لقلنا أنها عبارة مزورة، قام اعلام دولة الكيان الاحتلالي بزجها لحديث المسؤول الرسمي، وصاحب الحظ الأعلى في فرقة الرئيس محمود عباس لـ"الصوت المبحوح والضوء المعتم" ..

كيف يمكن لفلسطيني، مهما كانت صفه أن يصل الى ذلك الاستنتاج الغبي سياسيا والخطر وطنيا، وأن يستنسخ تعبيراً جهولاً أميركية، ويضع المعادلة ما بين "السلام والارهاب"، ما يعكس أن الروح الكفاحية ليست جزءاً من منظمة هذه "الفرقة السياسية للرئيس عباس"، وأن كل ما تبحث عنه هو "الخيارات البائسة"، التي تقهر الروح الوطنية الفلسطينية..

كان يمكن لهذا المسؤول المفروض بقوة "غيبية" على الرسمية الفلسطينية، ان يستلهم روح الخالد ياسر عرفات، يوم أن تحدث في خطابه التاريخي نوفمبر 1974، امام الجمعية العامة، قائلاً: "لقد جئكم يا سيادة الرئيس .. بغصن الزيتون في يدي وبنندقية الثائر في يدي.. فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي .. لا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي ..رسالة كفاحية تعكس جوهر الحق الوطني الفلسطيني..

لم يفكر يوماً فلسطيني، كان من كان، ان يتحدث أن بديل "السلام" هو "الارهاب" فتلك ليست إهانة لشعب هو نموذج لأهم شعوب العالم كفاحاً، بل

أنها تعكس ثقافة أن "الكفاح التحرري" و"المقاومة الوطنية بكل سبلها
واشكالها" ليست جزءا من ثقافة هذه الفرقة السياسية الحاكمة في "بقايا
الوطن" ..

بل أن التدقيق أكثر، يقود أن الحديث عن بديل طرد المحتل هو سيادة
الارهاب، يمثل خنجرا مسموما في ظهر "الهبة الشعبية الفلسطينية" الراهنة،
التي تتعرض لأبشح حملة تشويه وتحريض، أطلقتها حكومة الارهاب في تل
أبيب، وتبنتها الادارة الأمريكية وبعض شخصيات اوربية..وها أنها تتسلل الى
من يتصدرون المشهد الحاكم..

بديل "السلام هو الارهاب الاسلامي"، هكذا يقولها "رأس حربة فريق الرئيس
عباس"، كيف يمكن تمرير هذا التشويه والإنحدار في التعامل مع المشهد
الفلسطيني، من اين جاءت لهذه الفرقة كل تلك "الشجاعة" لتجاوز الخطوط
الحمراء الوطنية والسياسية، وأن لا يروا أن بديل السلام والاحتلال هو
المقاومة الكفاحية، باعتبارها الخيار الأول والرئيسي لطرد المحتلين الغزاة..

ما قاله عريقات، في ظروف وطنية طبيعة يستوجب الطرد من المسمى الذي
يحمل، ثم تقديمه الى "محاكمة خاصة" للمسائلة فيما قال وهدفه وغاياته، ولما
قام برزع شكوك لتشويه الحق الفلسطيني في مقاومة المحتل الاسرائيلي..

ولأن المنظومة الرسمية الفلسطينية، حكما وفصائل، لن تقف أمام تلك
"الجريمة السياسية"، ولن يتم مساءلته ومحاسبته، فإن الرد الشعبي يجب أن لا
يغيب، وأن يكون فعلا وقولا، كي يعيد الصواب لمن فقده بحثا عن "رضى
الأسياذ في واشنطن وتوابعهم" ..فكفى مهازل وعارا ترتكب باسم شعب
الجبارين!

أن اوان البحث عن صياغة وطنية جديدة من أجل "حماية المشروع الوطني
الفلسطيني من التهويد والعبرنة"، ولمواصلة الرد الكفاحي بكل السبل على
الغزاة والمتخاذلين!

ملاحظة: أن تبدأ بريطانيا باعتقال ضابط من جيش الاحتلال للتحقيق في جرائم حرب، رسالة أن العالم لن يستمر طويلا في حماية الارهاب والاحتلال ودولة الكيان العنصري.. فقط تبحث قيادة تتماثل وروح الشعب..الفرج ليس ببعيد تأكدوا!

تنويه خاص: تصريحات مسؤول حماسوي حو فساد العمل على المعابر يستحق التحقيق الوطني والشعبي..تصريحات ذات قيمة خاصة تستوجب الاهتمام الجاد!

"آلية العقاب" ضرورة لإنجاح مبادرة "معبر رفح"!

كتب حسن عصفور/ من المرات النادرة، التي تبادر فصائل سياسية في فلسطين التحرك لحل "أزمة حقيقية"، خلال السنوات الأخيرة، دون مشاركة قطبي "الأزمة الوطنية الكبرى - فتح وحماس"، خطوة لو تم لها الوصول الى خط النهاية، تصبح مؤشرا على أن المشهد الفلسطيني يتجه نحو بعض جديد..

مؤشرات أطلقها شخصيات قيادية فصائلية، في قطاع غزة، بأن "مبادرة تتبلور خاصة بكيفية حل أزمة معبر رفح"، تراعي "البعد الشرعي" للنظام السياسي" وايضا"الواقع السلطوي القائم" في قطاع غزة، مزاجية بين ما يمكن اعتباره "اليد العليا للشرعية حضورا وادارة دون اقضاء لمن كان متواجدا" خلال الغياب الرسمي للشرعية عن القطاع، منذ خطفه من قبل حماس يونيو 2007..

وبعيدا عن تفاصيل المبادرة، واي تسويات يمكن أن تكون لهذا الطرف أو ذاك، لكن الجوهر فيها، ان هناك "تحركا عمليا مسؤولا" لمواجهة أحد أعقد ما يواجه أهل قطاع غزة، فاغلاق معبر رفح يمثل مظهرا كارثيا لما يقارب مليوني انسان، يمثل لهم الباب السياسي - الانساني، والرابط الحيوي بين القطاع و العالم الخارجي..

التحرك، بذاته، خطوة هامة وهامة جدا، سواء حققت المراد، ام انها تعثرت بفعل فاعل، ويبدو أن عناصر المبادرة المعلن عنها، تشير الى أن "أهلها الفصائليين"، لمسوا بعضا من "نقاط العقدة" التي استخدمت لاستمرار الأزمة، سواء بحق أو بباطل، فتلك ليس المسألة راهنا..

التحرك الفصائلي يشكل "خطوة هامة" لرسم حقيقة المشهد، وقد يكون عاملا مساعدا لكشف كثيرا مما ليس معلوما لأهل فلسطين عامة، وقطاع غزة خاصة، عن المسببات الحقيقية لاستمرار "ازمة معبر"، ما كانت يوما بما هي عليه اليوم، أزمة باتت معضلة بكل جوانبها السياسية والوطنية والانسانية، وخرجت عن اعتبارها "مسألة أمنية" فحسب، كما يقول الأشقاء في مصر المحروسة..

ولكن، السؤال الاساسي الذي يجب أن يكون جوابه جزءا من المبادرة، وليس خارجها، ما هي الآليات التي يمكن العمل بها، في حال رفضت حركتي "فتح" و"حماس" المبادرة، كل لسبب أو ذريعة، او لغاية في "نفس يعقوبهما" الذي لا يظهر مباشرة للعامة؟!..

الحديث عن "السلب المتوقع" هو جزء من الحل وليس العقبة كما قد يعتقد البعض، فالمسألة لا تقبل التجريب، كون الفشل فيها سينعكس بآثاره الضارة على مجمل المشهد الفلسطيني، ولذا لا يجب أن يكون عرضة للتجارب الخاصة، أو "بادرنا وفشلنا والسلام عليكم"..ولذا قبل الاعلان الرسمي من المتوقع أن تكون الحسابات الدقيقة، نجاحا أو إفشالا..

وتحديد "آلية عقاب" لمن يفشل المبادرة جزء من الحل، وضرورة قبل اي من العناصر الأخرى، كي تدرك كل من فتح وحماس أن التحرك ليس "ودي" او "أخوي" بالمعنى السائد، بل هو حراك له "أنياب" يمكنها ان تصبح سلاحا رادعا لوقف "خطف الوطنية الفلسطينية" المستمرة منذ ما يزيد على الـ8 سنوات، كانت سببا رئيسا بل وجوهريا في تمرير المشروع التهودي للأرض

الفلسطينية، ضفة وقدس، وحصار قطاع غزة حصارا لم يكن يوما حاضرا في العقل وليس في الواقع..

الحراك ضرورة وطنية نعم، ولكن لا بد من تحصينه بكل "الأسلحة الممكنة" كي لا يفشل.. وقد يكون الفشل ممنوع هنا، لأن ذلك يعني "ديمومة المصيبة والكارثة"، وذريعة لاستمرارها بعدم التوصل لموقف موحد لازالة "العقبات" كي يفتح المعبر..

ليس من حق حركتي الأزمة وضع شروط مسبقة، بل عليهما أن يلتزما مسبقا بأن "إرادة الغالبية" هي سكين على رقابهما.. وان الاتفاق العام هو ملزم، واجب التنفيذ، خاصة وأنها فشلا كما لم يفشل أحد في إدارة الشأن الوطني العام، في بقايا الوطن..

هل تحسم الفصائل خارج قطبي الأزمة أمرها وتتوكل باسم المصلحة الوطنية، لتحطيم الجدار الانعزالي القائم منذ سنوات.. هل تبدأ رحل الأمة في استعادة "روح الوطنية الفلسطينية" المختطفة بفعل فاعل معلوم جدا، بأسماء صريحة ومستعارة.. تلك هي المسألة!

ملاحظة: الى السادة أعضاء تنفيذية منظمة التحرير الفلسطينية، هل أنتم موافقون على "المهزلة السياسية" التي ينفذها من فرض عليكم بقوة "القهر السياسي" من روما الى نيويورك.. لو كان جوابكم بنعم تصبح شرعيتكم محل جدل.. وإن كان بلا فلما الصمت.. ما يحدث عار جدا!

تنويه خاص: من المبكيات السياسية في بلادنا أن يعتبر البعض نشر صورة لرئيس جهاز أمني عربي "نصرا اعلاميا"..الأصل في قادة الأمن هو العلانية لأنهم جزء من الحساب الوطني..يا ويلنا!

اليونان.. اعتراف بـ"دولة فلسطين" .. به "غصة"!

كتب حسن عصفور/ خطوة هامة، نحو تكريس حقيقة سياسية غابت عن المشهد بمؤامرة بدأت باغتصاب غالبية الوطن التاريخي واحتلال بقاياه الباقية، يأتي اعتراف حكومة اليونان بـ"دولة فلسطين"، في سياق ذلك التجسيد الكياني للشعب الفلسطيني، كمر اجباري في مواجهة مشروع التهويد والعبرنة السائر بخطى حثيثة في الضفة والقدس..

الاعتراف اليوناني، رسالة سياسية للقيادة الرسمية، خاصة الرئاسة وفريقها، ان دولة فلسطين، ليست بندا من بنود المناورات التي يحاول البعض القيام بها، للهروب من تنفيذ قرار الأمم المتحدة 67/19 لعام 2012 حول دولة فلسطين وعضويتها..

رسالة سياسية تعلن، ان العالم عدا "الفئة الباغية" بقيادة الولايات المتحدة، ودولة الكيان العنصري وبعض أرقام لمسميات كيانية، هي فقط من يعمل على منع بزوغ فجر الكيانية الفلسطينية، والمحزن أن من يمسك بقرار الشعب هو أيضا بات "شريكا" في منع تجسيد "الحلم الوطني الكياني"، مكتفيا بتوزيع المناشيدات للآخرين للاعتراف بدولة فلسطين، أو البحث عن حضور مراسم دولية تحتفي باعلان الدولة..

بلا أي ملل من التكرار السياسي، عله يعلم من يجب أن يتعلم، بأن الرد الرئيسي على خطر المشروع التهويدي والجاري تنفيذه بلا كلل من الفاشية الحاكمة في دولة الكيان، هو اعلان فلسطين دولة وفق القرار الأممي، ولفك الارتباط النهائي مع الاحتلال وآلياته، ومخلفات اتفاقات بات التمسك بها، خطرا مباشرا على القضية الوطنية الفلسطينية، وخدمة مجانية لدولة الكيان العنصري، ومساهمة مباشرة في تعزيز مشروعها التهويدي للأرض الفلسطينية..

اعتراف اليونان بـ"دولة فلسطين"، إنجاز سياسي كبير، وهو عنصر مشجع لدول لم تصل بعد الى هذه الخطوة، الى جانب قوة الأمل التي تمنحها الى

نضال الشعب الفلسطيني، خاصة في ظل "هبة الغضب"، كرد كفاحي على المحتلين، وعلى الفئة "المحبطة" العاجزة عن الفعل والمواجهة، مكتفية بمظاهر "الندب والطم"..

ومع كل التقدير لهذه الخطوة الهامة، لكنها لا تزيل تلك "المرارة السياسية" عند الشعب الفلسطيني من تصرفات قامت بها حكومة اليونان برئاسة الشاب الكسيس تسييراس، اليساري الذي كان فوزه بمثابة "الأمل الكثير" نحو تغيير تاريخي..

خلال الأسابيع الأخيرة، ارتكبت الحكومة اليونانية أفعالا تحلق الضرر بالقضية الوطنية، الأولى، فيما نسب الى رئيس الحكومة تسييراس قوله وهو يزو مقر رئيس دولة الكيان في مدينة القدس، أنه "سعيد جدا بأن يكون في العاصمة التاريخية لدولة اسرائيل"، موقف كسر كل أشكال "التابو السياسي" الذي تمسكت به غالبية دولة العالم، بما فيها أمريكا وكل أوروبا بعدم الاعتراف بالقدس كعاصمة للكيان، لكن الشاب اليساري اليوناني، كسر أحد المحرمات في علم السياسة..

ولم يكتف بتلك المصيبة السياسية، بل أراد اكمالها برفض حكومته الالتزام بقرار الاتحاد الأوروبي حول وسم المنتجات الاستيطانية، ما يمثل صفة حركة المقاطعة المتنامية عالميا..

من المحزن، أن الرئاسة الفلسطينية، ومؤسساتها التي تديرها، حكومة وخارجية، لم تنبس بكلمة واحدة على تلك المصائب، وتجاهلتها كلياً، وواصلت الحديث وكأن "الفضحية" لا تعنيها من قريب أو بعيد، مع كل ما يحمله ذلك من خطر كبير قد يفتح الباب لكل من يقف منتظراً للسير في ذات المسار.

لليونان مصالح خاصة تبحثها مع دولة الكيان، سواء ما يتعلق بصفقة الغاز، أو قضايا أخرى، وتلك مسائل لا نملك تعطيلها، لكن نملك الحق في الرد على

أي موقف يطال القضية الفلسطينية، فما بالنا والأمر يتعلق بالقدس عاصمة فلسطين ومقدسها السياسي والديني..

إن اعتقدت الرئاسة الفلسطينية، وفرقتها "الماسية للصوت والضوء" أن مساومة - مقايضة الصمت على الانكسار السياسي في الموقف اليوناني مقابله الاعتراف بدولة فلسطين، تكون وقعت في المحذور الكبير، وأنها بذلك تفتح "باب جهنم السياسية" عليها، وهي التي تعيش حالة من "الهشاشة" مع الشعب الفلسطيني..

الاعتراف بدولة فلسطين هو حق جاء من قرار للإم المتحدة، كي لا يبدو الأمر وكأن اليونان منحت "فلسطين عظمة الاعتراف لنفوز بلحم التنازلات الأخطر في القدس والمقاطعة"..

لا زال للرئاسة الفلسطينية، بعض من الوقت لتعلن رفضها لأقوال تسييراس حول القدس، وأيضا رفضها لموقف حكومته التمرد على قرار وسم المنتجات الاستيطانية.. هل تفعلها الرئاسة أم ان تلك قضايا فرعية مقابل حربها ضد كل من لا يسير في مسارها "الإحباطي"!

ملاحظة: احتفت القوى الوطنية في قطاع غزة بعودة حركة "فتح" للمشاركة في اجتماعات إطار سياسي يضم القوى المختلفة بعد غياب سنتين.. لكن السؤال لما كانت المقاطعة أصلا، وما مبرر العودة أيضا.. سؤال: هل هناك في شمال "بقايا الوطن" إطارا مماثلا لما في القطاع!

تنويه خاص: اتباع المحور التركي - القطري، خاصة ربع الجماعة اياها، التي تبوس ايدي من يحسن لها العطاء، شمتت كما لم يسبق الشماتة في اغتيال سمير القنطار.. لولا الخجل لخرجوا يرقصون كما

"سما المصري".. الانحطاط بلا حدود!

تغييب "المؤسسة الوطنية" الممنهج.. خطر يجب وقفه!

كتب حسن عصفور/ تتحدث القوى الفلسطينية كافة، فصائل ومؤسسات ومنظمات مجتمع مدني، الى جانب غالبية الشعب الفلسطيني، عن أن المؤسسة الرسمية لم تعد حاضرة في مسار الأحداث التي تعيشها القضية الفلسطينية، ما يمثل خطرا سياسيا يهدد مستقبلها، بل والمشروع الوطني بكامل أركانه..

جسدت الثورة الفلسطينية المعاصرة، بحضورها الإطاري نموذجاً خاصاً في العلاقة الداخلية بين مختلف مكوناتها، ورسخت تلك العلاقة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، بعد أن باتت قوى الثورة العمود الفقري للمنظمة بعد عام 1969، لتتحول من ممثل الشعب الى الممثل الشرعي والوحيد، وكانت هذه واحدة من "المعارك الكبرى" التي خاضتها الثورة - المنظمة في مواجهة حصر التمثيل الوطني في "منظمة التحرير الممثل الشرعي دون الوحيد" ..

ولم يكن النصر حليفاً لقوى الثورة - المنظمة دون وحدة قوية داخلية، رسمت بدقة، في سياق معادلة سياسية معقدة، كانت حركة فتح بقيادة الخالد أبو عمار تعلم كيف تديرها بما يحافظ عليها في أصعب الظروف وأدقها، خاصة وأن المؤامرات لضرب "وحدانية التمثيل" كانت تبحث عن "ثغرات النسيج الداخلي" ..

ومع نجاح البعض الرسمي العربي في نيل بعضاً منها، خلال منعطفات سياسية حرجة جداً، خاصة بعد العدوان الأمريكي - الاسرائيلي على لبنان، وضرب قواعد الثورة وفرض رحيل قيادة المنظمة - الثورة، لكن "عبقرية الخالد"، قلبت كثيراً من أوجه "التأمر على الشرعية"، وحاصر من حاصره ليحمي "الشرعية الوطنية الفلسطينية" في واحدة من أحلك الظروف التأميرية على المشروع الوطني، عبر تمزيق أدواته الكفاحية وإطارة التمثيل ..

لم يكن ترسيخ مفهوم "القيادة الفلسطينية" من قبل الخالد ياسر عرفات، ومعه رفاق التأسيس الكفاحي، من قادة فتح وقوى الثورة والشعب، شكلاً مظهرياً،

بل جاء "سلاحا وطنيا" لمواجهة المؤامرات التي لم تكف لضرب "الكيانية التمثيلية"، وباتت "القيادة الفلسطينية" هي الإطار الأوسع تمثيلا لصناعة القرارات المصيرية، ومنها ما يعلن مباشرة ليصبح قرارا، ومنها ما يذهب الى إطار منظمة التحرير الفلسطينية، للإقرار الشرعي..

وبعد العودة الى أرض الوطن، اتخذت أشكال العمل القيادي مظاهر مختلفة، "إطار يجمع بين اللجنة التنفيذية ومجلس الوزراء"، و"إطار للجنة المفاوضات الموسعة" و"المجلس العسكري الأعلى"، و"القيادة الفلسطينية" التي تضم قوى وشخصيات بعيدا عن أي موقع رسمي.. وكان مجموع الإطار يناقش ما يجب مناقشته، وبمجموعها العام كانت تمثل "المطبخ السياسي" الذي منه تتبلور "القرارات المصيرية"..

لم يعتمد الخالد ياسر عرفات على دوره التاريخي ومكانته كزعيم من طراز خاص للشعب الفلسطيني، رغم كل ما قيل عن "نهجه الفردي" من فصائل في حينه، لكنه أدرك القيمة السياسية - التاريخية لعمل "المؤسسة القيادية"، تعامل معها بحساسية عالية، لم تغيب عن أي قرار، ولا قرار دونها، مهما كان الأسلوب الذي يتعامل به الزعيم الخالد.. لكن المؤسسة حاضرة لتحمي المشروع والقضية..

وكان تغيب الخالد بقرار أمريكي - إسرائيلي للبدء في المرحلة الجديدة من تنفيذ المشروع المعادي، مشروع تهويد الضفة والقدس، وتقسيم "بقايا الوطن"، وكسر الوحدة السياسية - الكيانية للشعب الفلسطيني، التي فشلت طوال وجود الخالد..

وجاءت الانتخابات 2006 نذيرا بما سيكون، خاصة في ظل "هشاشة الكيانية الفلسطينية"، وعدم حماية "النظام القائم" ب"إطار قانوني" يكون عاملا لوقف أي تدهور أو انهيار، ولمنع حدوث حالة من مظاهر "إزدواجية السلطة" بين رئيس ببرنامج وحكومة ببرنامج، كما حدث مع انتخاب حركة حماس، ما فتح

لاحقا الباب مشرعا لحدوث أخطر أزمة سياسية على "وحدانية التمثيل الشرعي الوطني" ..

وساعد تفاقم تلك الأزمة السياسية - الكيانية، ونجاح الانقلاب الذي قاد الى "فصل غزة" عمليا عن "القرار الوطني العام، هو ضعف المؤسسة الرسمية، لم تكن لها قوة لتكون "الجدار الواقى" لمواجهة محاولة "خطف الشرعية" ..

وخلال السنوات الـ11 الماضية، بات "الانقسام الوطني" هو الحاضر الدائم، وغابت الحالة الاطارية الوجدوية، بكل مظاهرها عن المشهد الفلسطيني، ولم تكن فاعلة أو مؤثرة في مواجهة أحد أخطر فصول التآمر على فلسطين قضية ووطننا وشعبا..

وبدلا من تعزيز "الإطار القيادي الرسمي" لمواجهة مؤامرة الانقسام، اتجه الرئيس محمود عباس الى غير ذلك، فغابت "القيادة الرسمية" وتحولت من قوة فعل الى مظهر شكلي، لا يحترم أي من قراراتها، ولم تعد حاضرة الا عند البحث عن "عملية مكياج" لتمرير مسألة خارج النص، أو لاحتواء حالة غضب قد يكون لها ما لها..

عمليا تحول دور "القيادة الفلسطينية" من "مطبخ القرار الوطني"، الى "إطار تجميلي" بلا أي فعالية تذكر.. وهو ما كرس نهج فردي مطلق، غير مسبوق في الحياة السياسية الفلسطينية مستخدما حالة "الانقسام" كسلاح لتمرير "الحكم الفردي"، والغاء الدور القيادي العام..

ولذا بات من الضرورة الوطنية، التفكير العملي لمواجهة خطر الانقسام - التفرد العملي، والبحث عن سبل التصدي له ومخاطره الكارثية، لأن استمراره دون المواجهة والتصدي يساهم موضوعيا وعمليا بتمرير المشروع التهويدي بكل مظاهره، في الضفة عبرنة وفي القدس تهويدا وفي قطاع غزة انفصالا..

دقت ساعة العمل لمواجهة الخطر..دقت ساعة العمل لحماية المشروع الوطني..دقت ساعة العمل لكسر كل أشكال التآمر على القضية الوطنية..دقت ساعة العمل لحماية الكيانية الفلسطينية ولتجسيدها واقعا لمنع التهويد والعبرنة..

ملاحظة: لو صح القول أن إقالة وزير العدل سليم السقا بسبب رسالة استفسارية للشقيقة مصر حول مصير "مخطوفين"، فتلك اساءة لمصر أولا وعاشرا..وتزلف مكشوف للشقيقة الكبرى..من يبحث احترام مصر كان عليه أن يحترم رئيسها فيما هو أكثر قيمة وأهمية..للنفاق مظاهر بعضها غاية في "السذاجة"!

تنويه خاص: صمت الوزير الشاعر الشاب ايهاب بسيسو على مهزلة مرسوم اقصاء مجلس أمناء مؤسسة محمود درويش سيصبح وصمة عار عليه لو لم يقلها..تذكر مقولة الشاعر العظيم معين بسيسو وأنت من شممت رائحة طريقه الثوري: قلها ومت..وأنت قلها واستقل!

"جواز سفر فلسطين"..الأمل المعتقل!

كتب حسن عصفور/ بضع كلمات للرئيس محمود عباس حول "إمكانية" اصدار جواز سفر باسم دولة فلسطين، كان لها مفعول خاص، من حيث البعد الانساني - العاطفي وايضا البعد السياسي..

فالفلسطيني، ومنذ انتهاء عصر "جواز السفر الموحد" الصادر عن حكومة عموم فلسطين برئاسة احمد حلمي عبد الباقي، لم يحمل "جوازا وطنيا موحدا"، حيث فرضت المؤامرة الكبرى، وما تلاها من نكبة أن يحمل كل جواز سفر خاص حيث وجد لجوء، أو "وثيقة سفر خاصة باسم اللاجئين الفلسطينيين" حيثما هاجر وسكن..

خلال مفاوضات اوسلو وشقها الأول في غزة - اريحا، كان الخالد ابو عمار كثير السؤال عن مسألة جواز السفر الفلسطيني، شكلا ومسمى، اعتبره أحد رموز السيادة، حتى لو لم تكن كاملة الأركان، لكنه اعتبره بوابة عبور الكيانية الفلسطينية نحو التكوين الجديد..

ولا شك أن النقاش حول جواز السفر احتل "بعد رمزيا قاسيا" مع ممثلي دولة الكيان، فهم بدروهم يدركون ما لذلك من "قيمة سياسية كيانية" لتوحيد بعض الفلسطينيين في مرحلة انتقالية، فكان اصدار جواز سفر السلطة الوطنية بمثابة أحد أشكال "الانتصار السياسي" على تمزيق هوية الشعب الفلسطيني وكيانه، في المؤامرة الأكبر عام 1948..

ومنذ عام 2012، وبعد اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين العضو 194، كمرقب الى حين، كان التوقع السريع، أن يبادر الرئيس محمود عباس بإصدار الأوراق الثبوتية الخاصة بدولة فلسطين، بما يشمل:

*جواز سفر دولة فلسطين

*هوية ورقم وطني

*كل الأوراق الخاصة بالسجل المدني..

جواز سفر ورقم وطني، تمنح لكل فلسطيني في العالم كحق سياسي له.. والانتهاه من "تقييدات" الاتفاقات الانتقالية، التي وضعت قيودا خاصة على الأوراق المدنية..

وبدأت الرئاسة بعد العام 2012 في الطلب من المؤسسات الفلسطينية، خاصة وزارة الداخلية الاستعداد لاصدار "وثائق دولة فلسطين"، بكل أشكالها ومظاهرها، وفجأة توقف العمل عن الاصدار المطلوب، بأمر رئاسي أيضا، دون تقديم أي مبرر أو تفسير، وترك لكل متابع تفسير التراجع الفجائي عن السير نحو إكمال ما هو واجب من أركان دولة فلسطين، وثائق وجواز سفر

وبطاقة هوية ورقم وطني.. تعيد وحدة الانتماء والارتباط الى واقع مادي الى جانب الحسي والعاطفي لفلسطين الأرض والوطن..

الآن، فتحت تصريحات الرئيس محمود عباس الباب أمام تلك الإمكانية المنتظرة، فهل يمكن اعتبار ذلك خطوة نحو التنفيذ، بما يعني اطلاق سراح "جواز السفر وبطاقة الرقم الوطني والهوية" من "معتقل الرئاسة - المقاطعة"، بحيث يصبح حقيقة سياسية تعيد لفلسطين حضورها الدولي من بوابة "رموزها الورقية" وشهادات الثبوت المدني..

التصريح الرئاسي، لم يكن واضحا بما يكفي لأن يرى به الشعب الفلسطيني خطوة تنفيذية، بل حمل كلمات هي أكثر ميلا نحو "الوعد" منها للقرار التنفيذي، خاصة وأن أهل فلسطين مصابون بكآبة لا بعدها ولا قبلها، من وعود لم تنفذ.. فلم يصدقوا الشعب ما عاهدوه ووعدوه.. ولسنا بحاجة لاستعراض ما وعدوا وأخفوا..

لو أريد العمل بتصريح الرئيس عباس حول جواز سفر دولة فلسطين، فذلك يعني أن يصدر مرسوما رئاسيا للعمل على إصدار الجواز، بمواصفات محددة، لونا وحجما ومحتوى، كما لأي جواز سفر..

وأیضا الطلب باجراء مسابقة خاصة لتصميم الجواز بما يتناسب والحدث التاريخي.. تصميم يتوافق وفلسطين تاريخا وحاضرا.. هو الجواز الأهم لكل فلسطيني أينما كان ومهما حمل من جنسيات وجوازات سفر..

الاجراءات الرسمية متعددة لإصدار جواز سفر دولة فلسطين، ودون أن نرى بها مرسوما سنعتبر تصريح الرئيس محمود عباس، حالة إنفعالية أنية بمفعول "الحركة اليونانية" للاعتراف بدولة فلسطين..

وكي لا يقال أن ما كان ليس سوى "كلام ليل في اليونان خرج عليه صباح بقايا الوطن.. فتبخر"، واجب أن يصدر الرئيس مرسوما للبدء الاجرائي في إصدار جواز سفر دولة فلسطين، بما سبق أعلاه..

عندها نقول أن حركة اطلاق سراح "الأسير جواز السفر" في طريقه للحرية من برائن معتقل "المقاطعة" في رام الله.. هل يحدث ويصبح "الأمل المعتقل" واقعا سياسيا ويصبح حقا لفلسطين الشعب والدولة..

هي بيدك سيادة الرئيس .. لا تخذل شعبك وأوف بوعدك!

ملاحظة: سارة زوجة الفاشي نتنيا هو هل تكون "نعمة" لأهل فلسطين.. لصوصيتها للهدايا واخفائها قد تكون بوابة ارسال الزوج الى السجن كحرامي ولص..كثر الله من لصوصيتك يا سارة..كملي هيك ولك دعوات شكر من ملايين بني فلسطين وطنا ومهجرا..

تنويه خاص: لبني فلسطين بمولد النبي وبميلاد المسيح المجيد تهنئة خاصة، بأمل أن يكون للذكرى اعادة روح التآخي والمحبة وهزيمة الطائفية.. فلسطين للجميع وفوق الجميع!

"حراك فياضي" هام.. رغم "ضجيج الانقساميين"!

كتب حسن عصفور/ علها الخطوة الأكثر أهمية سياسية منذ فترة بعيدة، تلك التي قام بها د.سلام فياض رئيس الوزراء السابق، بالبدء في تقديم "رؤية سياسية خاصة" للخروج من المأزق الوطني الكبير، الذي تشهده "المنظومة الرسمية الفلسطينية" (حكما وحكومة، فصائل وأتباع)..

هي الأهم سياسيا، رغم كل "محاولات" د.فياض ان يتعامل مع تحركة ب"أدب سياسي غريب"، حذر وكأنه بات من المحرمات أن يشتق شخص ليتقدم برؤية سياسية للخروج مما آل اليه "المشهد السياسي" بعد سنوات تحكمت فيها القوى الانقسامية، وعملت لتبقى امتيازاتها بكل السبل الممكنة، غالبها غير مشروع لا سياسيا ولا وطنيا، حتى جاءت "هبة الغضب" لتكسر حالة

"الخنوع والاستجداء" السائد بفعل فاعل معلوم، لا يبحث مواجهة ولا
مخاصمة مع العدو الاحتلالي..

حراك د. فياض السياسي، يجب أن يكون واضحا وقاطعا فيما يجب أن يقول،
بعيدا عن تلك "المسحة الخجولة - المزعجة" في العمل الوطني العام، خاصة
بعد أن بدأت حالة ضجر سياسي علني مشتقا صفوفه من خارج "الصندوق
البارد" للفصائلية المصابة بحالة تكلس وعجز في تقديم "جديد" يمكنه أن
يكون سلم بحث عن ما يمثل "مدونة سياسية" لفك شيفرة القادم المنتظر..

"الحراك الفياضي" بدأ، شاء من شاء وأبى من أبى، ضج البعض المصاب
بهلع ورعب من أي حراك بعيدا عن السيطرة الرسمية، وكان ملفتا جدا، بل
ومثيرا الى درجة تفتح بابا للتفكير الجاد، وحدة "قطبي الأزمة الوطنية" على
فتح معارك مسبقة لـ "الحراك الفياضي" بكلامات تتجاوز كل "الأخلاق
والأعراف في كيفية تنظيم الاختلاف" ..

مواقف سجلتها كلمات مسؤولين وناطقين لقطبي "الكارثة الكبرى" التي
يعيشها أهل فلسطين، تكشف أن "المصلحة الباطنية" بينهما ضد كل ما يمكنه
"كسر القطبية السائدة" يشكل المشترك السياسي لهما، قبل أي مشترك بينهما
ضد العدو المعلن والصريح، المعلوم وطنيا اسمه دولة الكيان احتلالا
وجرائمًا..

حملة الكراهية والعداء من "قطبي الكارثة والانقسام"، هي بذاتها مفتاح
"الضرورة" للمضي قدما نحو خلق ظاهرة سياسية يمكنها ان تعيد رسم
ملامح الحراك الفلسطيني بما يجب أن يكون متناسقا مع روح الشعب
وتاريخه الكفاحي..

هي البداية نعم، ولكنها الضرورة التي لا يجب ان تتوقف أمام "غوغائية
سياسية" لمن فقد البوصلة الوطنية لحسابات "حزبية ضيقة"، تريد مصادرة
"بقايا المشروع الوطني وبقايا الوطن"

"حرب الغوغاء السياسية" ضد "الحراك الفياضي"، يجب أن تكون قوة الانطلاق والمضي قدما لخلق "تيار وطني فلسطيني" يعيد الاعتبار للمشهد الكفاحي، بعيدا عما اصابه من لوثة سرطانية كادت أن تنهي "الحلم الكياني لشعب الجبارين" ..

ما حدث في غزة يوم 2 ديسمبر يمثل "علامة سياسية فارقة"، لن يكون كما قبله، وبالتالي سيؤسس لما بعده، وكى لا يقع في فخ "العنصرية السياسية" و"سلام شايل سيفه"، يفرض القادم السياسي قواعد عمل ورؤية تؤكد ان "الحراك الفياضي" الذي شهدته غزة، إنطلق ولا عودة للوراء..

وعلى العناصر السياسية التي تحدث فيها وعنهما د. فياض تشكل "جوهر المشروع المنتظر" تحتاج لاعادة توضيح تنطلق من أن الأساس المقبل هو كيفية "فك الارتباط بالاحتلال" بكل توابعه، وفرض "الكيان الوطني بديلا قائما"، أي أن مركز الرؤية يجب أن يبدأ من كيفية تجسيد قرار الأمم المتحدة لعام 2012 رقم 67 / 19 بالاعتراف بدولة فلسطين عضوا مراقبا.. ذلك هو المفتاح السياسي لأي رؤية وطنية يجب أن تكون في المرتقب القريب..

تحديد الجوهرى للمشروع السياسي من أجل بناء "تيار وطني فلسطيني" يمكنه أن يكون "قطبا حاضرا وفاعلا"، ضرورة لا يستقيم "الحراك الضرورة" دونه، وكل ما يلي سيكون آليات للوصول الى تحقيق الجوهر الرئيس..

ما تقدم به د. فياض من خطوات وآليات يمكنها أن تحدث تغييرا جوهريا في المشهد السياسي القائم، ولكسر الحالة الانقسامية بما يعيد "المشهد الوحدوي الوطني"، وهي خطوات ضرورة لا بد منها، بل ويجب أن تبنى "حركة شعبية عامة" من أجل فرض تلك الآليات وقطع الطريق على معرقلها من "القطط السمان" التي أنتجتها مرحلة "الإنقسام الوطني" ..

ولكن، وبالتوازي يجب وضع رؤية بآليات واضحة ومحددة لكيفية "فك الارتباط بالمشروع الاحتلالي" والانتقال الى مرحلة "تجسيد الكيانية الوطنية

عبر دولة فلسطين" ..تلك هي المسألة التي تستوجب ان تكون ضمن أي مشروع مستقبلي، وعدم "العيش في جلاباب منتجات الانقسام" ..

كسر طابو "التحجر السياسي" اصبح ضرورة وطنية، من أجل بناء "تيار فعل وطني - سياسي عام" يقدم "رؤية بلا فذلكة أو خداع" تستوحي من "هبة الغضب" روحها وغضبها ولا نمطيتها، تيار يخلق "الجديد غير النمطي" لتجاوز مرحلة "الكآبة الوطنية" التي عاشها "بقايا الوطن" في "العشرية السياسية الأخيرة" ..

هل نشهد انطلاقة "الحراك الفياضي" قولاً وفعلاً لتقديم ما هو منتظر منذ زمن، أم يصاب بحالة "صدأ مبكر" تحت ضربات "قطط سمان الانقسام" ..ذلك هو التحدي يا د.فياض!

ملاحظة: أن يكون مقر الجبهة الشعبية، أول ما تطأه قدم د.فياض في غزة، وبحضور يساري ووطني، مؤشر أن "البعض الفصائلي" بدأ في البحث خلاصاً من "مصيصة الانقساميين" ..الى الأمام يا شباب بحذر ولكن بثقة ايضاً!

تنويه خاص: د.احمد يوسف السياسي والمفكر الفلسطيني ابن حماس، يكسر نمطية التعصب "الفكري والفصائلي" ..ما اقدم عليه بتهيئة المسرح السياسي لدكتور فياض يستحق التفكير قبل التقدير ..بالامكان ان يكون في فلسطين "منتجا وطنيا خاصاً"!

"حماس غزة" جسر عبور "الحلم الأردوغاني"!

كتب حسن عصفور/ بعض من شخصيات حركة "حماس" رفضت قبل أيام تلميحات وردت في مقال كتبته حول مسببات التصعيد السياسي لبعض قيادات الحركة فينا يتعلق بمعبر فح، واعتبار ذلك جزءاً من حالة ترقب للمفاوضات التركية الاسرائيلية، ورأوا ما جاء في المقال، قراءة ليست دقيقة ..

وكان الاعتقاد، أن يخرج بيانا توضيحيا من قيادة حماس لما قالته تلك القيادات الراضية، لأي اتفاق بخصوص معبر رفح سوى ما يمنحها السلطة المطلقة عليه وحدها، واتهمت كل من يخالفها بالشذوذ الاخلاقي والسياسي، الى حد العمالة، ولم يصدر ما كان منتظرا..

بعيدا عن رفض قيادة حماس أو عدمه لما قيل أو كتب عن موقفها، فالتطورات الأخيرة، قالت ما هو أبلغ كثيرا من بيان يمكن "ترتيب" كلماته بعناية، حيث بدأت عناصر الصفقة التركية مع دولة الكيان تظهر جليا الى السطح، وتزيل الغموض عما حاولت أطراف من حماس تجاهلها، والمهم ان الكشف يأتي من طرفي الصفقة ..تركيا والكيان!

العنصر الرئيسي الذي يقف أمامه الفلسطيني، هو ما يتعلق برفع الحصار عن قطاع غزة، كشرط لعودة الصداقة المميزة جدا بين الطرفين، ومؤخرا تم الحديث بوضوح أكثر عما يقصد به، رفع الحصار عن قطاع غزة، من خلال العودة لفتح ملف "الميناء البحري" الرابط بين غزة وقبرص التركية..

فتح ملف "الميناء البحري" مجددا، بعدما تم تغييبها اعلاميا لفترة، جاء خلال لقاء عقده مبعوث الامم المتحدة ملادينوف في زيارته الأخيرة لقطاع غزة، واللقاء بقيادات حماساوية، لبحث "صفقة التهدئة الجديدة" بين حماس ودولة الكيان، صفقة تتحدث عن فرض تهدئة طويلة الأمد، وعملية تبادل جديدة لأسرى ومعتقلين مقابل جنث وبقايا جنث لجنود من جيش الاحتلال..

لكن حماس، وبشكل مفاجئ عرضت على المبعوث الأممي مسألة ميناء غزة البحري، كجزء من الصفقة المقبلة، وجاء العرض الحمساوي بالتزامن مع المفاوضات التركية الاسرائيلية، والحديث عن رفع الحصار عن قطاع غزة، وما تلاه من تصعيد ضد أي مبادرة لفتح معبر رفح..

بات واضحا تماما الان، نفت حماس ام لم تنف، فلم يعذ لذلك قيمة سياسية، أن قيادة الحركة الحمساوية اختارت طريقها لتعزير "فصل قطاع غزة" عن الجسد الفلسطيني بما يؤدي لخلق "كيانية خاصة"، ترتبط بالعالم الخارجي

عبر بوابة بحرية، برعاية تركية شاملة، في ظل انحدار الموقف السياسي الرسمي الفلسطيني، وعدم قدرته على القيام بأي خطوة يمكن ان تقطع الطريق على تلك "المؤامرة التركية - الاسرائيلية الجديدة" ..

حماس، وبالتنسيق مع محورها الذي اختارت تعلم، أن الرئاسة الفلسطينية وتنظيمها لم يعد لديهم أي قدرة سياسية لمواجهة خطواتها المقبلة، لفرض "كيانها الخاص" على قطاع غزة، بالتوازي مع المفاوضات التركية - الاسرائيلية، وهو ما قادها الى فتح النار على كل من تقدم بمبادرة لفتح معبر رفح، بل أن قيادة حماس منعت ذهاب أحد القيادات البارزة لمصر بعد الاتفاق على ذلك، لمناقشة مسألة المعبر ضمن رؤية سياسية شاملة. تراجع حماس بذرائع وهمية ..

حماس، تعتقد، أن طريقها سيكون ممهدا لانشاء ما كان هدفا من اهداف الانقلاب العسكري عام 2007، بعد أن أجبرت على التراجع عنه، في سياق "الحلم الأردوغاني" بالتسلل نحو المنطقة، عبر بوابة قطاع غزة ..

والغريب أن بعضا من كتبة حماس سارعوا لتبيان "القيمة الاستراتيجية السياسية والدينية" للحضور التركي نحو قطاع غزة، كون ذلك عودة لـ"الروح العثمانية"، وولا نرى لإضاعة الوقت للرد على سذاجة ذلك الكلام، خاصة وأن اي حدث سيكون باتفاق كامل مع دولة الكيان الاسرائيلي، الا إذا اعتبر كتبة الظلامية - الانعزلية الجديدة ان اسرائيل ستكون ولاية عثمانية للسلطان رجب طيب ..

حماس مجددا تذهب الى التهلكة السياسية لو ضنت أن الباب العالي الأردوغاني سيحقق لها "حلمها لبناء كينونتها الخاصة" .. او هام يجب ان تتخلص منها قيادة حماس قبل المضي اكثر في طريق ظلامي نهايته كارثية لها، قبل أن تكون للقضية الفلسطينية ..

ملاحظة: الغضب الفصائلي على "جريمة" تصدي قوات حرس الرئيس عباس للمتظاهرين لا يجب أن تنتهي بالبيانات التي صدرت، بعضها جاء

خجلا وليس قناعة..مطلوب لجنة تحقيق ومحاسبة وقبلها اعتذار من "أولي الأمر"..غير هيك بتكون "منصبه"!

تنويه خاص: لماذا تتجاهل الكتل البرلمانية طلب المنظمات الأهلية في عقد المجلس التشريعي..وهل لكتلة فتح تفسير موقفها لناخبها قبل الشعب..أهو خضوع للحاكم الفرد أم غيره!

"حماس" والمسؤولية المرتقبة!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن أي تبريرات ستقوم بها بعض أطراف حمساوية أو إخوانية متحالفة مع تركيا، لحسابات لا صلة لها بالشعار التقليدي الذي استخدمته جماعة الاخوان "الاسلام هو الحل"، فما سيكون أن هناك مسارا سياسيا جديدا قادما سيفرض منطقه على المشهد الاقليمي، علاقة تركية اسرائيلية متعددة الجوانب، تقف قطر ضمن تلك الدائرة السياسية..

حماس، أمام أحد أهم الاستحقاقات السياسية التي تواجهها في ظل هذا التغيير الكبير، ليس من باب المفاجأة له، كون علاقات تركيا بإسرائيل أكثر عمقا من ما يردده البعض كذبا جهارا نهارا، وليس لأن قيادة حماس لا تعلم حقيقة العمق في العلاقة الاسرائيلية التركية، كونها تتابع تفاصيل المشهد الاعلامي العبري، ولها من المراكز والمواقع الاعلامية الكثير، حتى لو لم تنتشر ما يصلها "حرصا" منها على عدم تشويش أنصارها بين الشعار الخادع عن تركيا "المناضلة"، وحقيقة التعاون الأمني بينها ودولة الكيان العنصري..لذا حماس تعلم وتصمت لغاية في نفسها "المصلحية"..

التطور التركي العنفي، سيجبر حركة حماس، برغبتها أم رغما عنها، على تحديد خيار سياسي علني حول القادم، خاصة وهي التي اختارت قطر وتركيا كمستقر سياسي لها، تحت يافطات "متنوعة"، ولذا بعد الآن، وقبل الاعلان الرسمي التركي عن الاتفاق الشامل مع حكومة نتنياهو، بات فرضا سياسيا

على قيادة حماس أن تعيد رسم مسارها، بعيدا عن "الشعارات الخادعة"، وبالأدق بعيدا عن الارتواء بمسار تركيا قطر، ومراجعة السياسات التي أضرت بها، وبالتالي بالقضية الوطنية، نتيجة الوضع الخاطيء..

ليس مطالبنا من حماس، القطيعة مع المحور القطري التركي، فمن يقول لها ذلك يفقد بعضا من صوابه الفكري والسياسي، فمصالحتها الخاصة، قبل العامة لا تتمكنها ابدا من الوصول الى تلك النقطة الحساسة، خاصة وأن الدوحة أصبحت "المقر الرسمي" لقيادة حماس في الخارج، تشكل لها "حصانة متفق عليها" مع واشنطن وتل أبيب، لعدم المساس بها، أو التعرض لأي منها ما دامت تعيش في قطر..

لكن بالتأكيد، أصبح واجبا أن تقوم القيادة الحمساوية، خارج الوطن وداخله، بإعادة تقييم المشهد من مختلف جوانبه، وفي المقدمة تبرز العلاقات الوطنية الداخلية، والشقيقة الكبرى مصر، بكل تبعيات تلك العلاقات، بعيدا عن "الذرائعية" التي لجأت لها قيادة حماس لتمير حركة "التوتر شبه العدائي" للمسألتين الداخلية والمصرية..

في الشأن الداخلي، حماس، قبل فتح، من عليها أن تقدم السبب السياسي، نحو الحالة القائمة في قطاع غزة بكاملها، وليس معبر رفح فقط، كي لا تختصر الأزمة الوطنية في معبر، لن تحله كثيرا من المقترحات التي يتم تداولها، بما فيها تسليمه لحرس الرئيس محمود عباس، وتلك مسألة تحتاج لنقاش أكثر عمقا، لسداجتها، ما لم يتم حل أصل الرواية السياسية..

حماس، واجبها أن تتقدم برؤية سياسية نحو الكل الوطني، تقوم على اساس إعادة اسس العلاقات الداخلية في قطاع غزة، خلال "المرحلة الانتقالية"، وضمن أسس واضحة دون اللجوء الى "محددات وهمية". تتنطلق الرؤية من الدعوة عمليا الى تشكيل حكومة توافقية بالمعنى الشامل، والى حين تحقيق ذلك، والذي قد لا يتم الاستجابة له من الرئيس عباس وفريقه السياسي لحساباتهم الخاصة جدا، تطالب حماس، بتشكيل "لجنة وطنية سياسية عليا"

لإدارة الشأن العام في قطاع غزة، في مختلف المجالات، مع الانتباه ان لا تبدو وكأنها "إدارة لإقليم منفصل"، بل هي تتولى بالتنسيق مع الوزارات القائمة، بعيدا عن وصفها الراهن..

"لجنة وطنية عليا" برئاسة عضو لجنة تنفيذية من ابناء القطاع، لو وافق أي منهم بذلك، وإن تعذر يتم اختيار شخصية وطنية عامة، بعيدا عن أي شبهة سياسية بالانحياز التنظيمي، ويكون لتلك اللجنة مهام أمنية - عسكرية بصفة الالزام، وتتكون من مختلف القوى والفصائل المسلحة، كإطار أمني خاص..

اللجنة الوطنية تلك، يمكنها رسم مسار العمل نحو القضايا التي تواجه أهل القطاع، ومنها يمكن البحث الجاد مع الشقيقة مصر في كيفية معالجة أزمة معبر رفح، بشكل سياسي مسؤول، سواء الإشراف والادارة للمعبر أو "القوة الأمنية" المشرفة على الحدود بين فلسطين ومصر، وهي مسألة حساسة ودقيقة في ظل تنامي الارهاب..

وفي السياق، اصبح واجبا على قيادة حماس، أن تعلن ادانة صريحة للأرهاب الذي يستهدف الشقيقة مصر، كما سبق أن قال يوما القيادي التاريخي للحركة موسى ابو مرزوق، في تصريح نادر وتم خطفه لاحقا. وموقف حماس هنا يمثل رسالة ايجابية الى الشقيقة الكبرى، وأيضا رسالة الى الداخل الفلسطيني كل باسمه..

مراجعة حماس السياسية مطلوبة لها أولا ولفلسطين ثانيا، ولا ينتقص من حضورها أو قوتها أو مكانتها تلك المراجعة الوطنية التي باتت فوق الضرورة، كي لا تجد حماس ذاتها أسيرة مسار يرمي بها الى "التهلكة السياسية" شاءت أم لم تشأ. وبالتأكيد فلسطين المشروع يستحق، ومستقبل حماس يستحق أيضا. التفكير ضرورة لا بد منها لو كان "الحساب الوطني" حاضرا!

ملاحظة: رحلت "أم ناصر" تلك الايقونة الجميلة، التي جعلت من كل من عرفها بأنها اختا واما وصديقة. الإجماع عليها فاق الإجماع على أي من

الحضور العام..نجلاء ياسين كم كنت معشوقة الفلسطيني..وستبقين أيضا يا "أم ناصر"..سلاما لك يا رائعة الرائعات..سلاما لك يا نجلاء الوطن!
تنويه خاص: استشهاد الأسير المحرر سمير القنطار صباح اليوم بغدر اسرائيلي، طعنة تستوجب الرد لقيمة الشهيد ولكرامة الفعل الكفاحي..

خطبة الناطق التي صممت عليها قيادة "فتح"!

كتب حسن عصفور/ نجح د.سلام فياض في إثارة "جدل سياسي" أني في المشهد الفلسطيني، بعيدا عن "المنافسة بين قطبي الأزمة الوطنية"، وأعاد بعض من الروح للتعامل مع أسئلة غابت بقصد أو بدونه فيما سيكون المستقبل القادم.

بضع ساعات "فياضية" في قطاع غزة، فتحت أبوابا كانت مغلقة بفعل فاعل لقطع الطريق على "السييل للخروج من المأزق التاريخي" الذي وصلت اليه القضية الوطنية، منذ اغتيال الخالد ياسر عرفات، وما تلى من "مسلسل النكبات" بمختلف مسمياتها، ولا تزال تطفو على المشهد بمظاهر عدة..

تحركت "المياه العفنة - الراكدة" ما بعد "الحركة الفياضية"، من مختلف الأطراف، بين من رأى فيها خطرا سياسيا مباشرا على "حركة الخنوع - الاستجداء"، أو أنها ستمنح حركة التمرد الكامنة بعضا من طاقة عليها تتفجر للخروج من "الاستكانة السياسية" المفروضة من قطبي "النكبة الانقسامية"، الى بعض الانفراجة في صياغة أداة فعل للتعامل الايجابي مع القادم السياسي بعيدا عن الردح واللطم والاستهبال السياسي..

"حركة فياضية"، لا تزال بلا ملامح واضحة، ولم تعلن عن ذاتها بشكل مباشر، بل أنها لا تزال تبحث عن خطاها والمسار المرتقب منها، حتى أن من تنسب اليه لم يعلن بعد عن "رؤية خاصة في المسار التنظيمي -

السياسي"، بعد أن تقدم ببعض أفكار تناولها في نص مكتوب نشره قبل أسابيع، اثار تعليقا ولم يثر نقاشا وجدلا..

ومن هنا نذهب الى رد فعل حركة فتح، في بيان نشره احد ناطقيها الرسميين، فتح فيه كل نيران الحقد السياسي، المشوه والأعمى على د.سلام فياض، شخصا وممارسة، بل انه وصل الى اعتبار "الصمت الطويل على دوره المشبوه" نتيجة ظروف خاصة، لم يمتلك الناطق شجاعة النطق بالتصريح بها، رغم كل محاولاته الاستخباء خلف ألفاظ تبحث عن "الشجاعة السياسية" ..

ولنترك كل ما بتصريحات الناطق من اتهامات لـ"إبن فياض" تصل الى حد "التخوين العلني"، تستوجب من فتح "رفع المشانق له" دون محاكمة، من حجم "اليقين السياسي للناطق الفتحاوي" بما كاله من إتهامات باللاوطنية..

لنترك مضمون "اقوال الناطق" للشعب الفلسطيني بكل فئاته، ليحكم عليها صدقها من هلوستها، لكن المسألة الأخطر التي تصل الى حد "الخطيئة السياسية" التي عليها يجب أن يحاكم "الناطق" وطنيا قبل تنظيميا، هو أن جل الغضب والاتهامات تلك، لم تقل في "إبن فياض" سوى يوم قرر الذهاب الى قطاع غزة، بعيدا عن سبب الذهاب أو مضمون ما قال ..

الناطق باسم حركة فتح، يعيش في الضفة الغربية، وهو دائم الحضور والفعل، ولا وقت خاص لديه، الا ما ندر، اي انه متابع تفصيلي لما يحدث في مدن الضفة والقدس من أحداث وفعاليات وتطورات.. والسؤال هنا، لماذا لم نسمع ذات "البيان التخويني - الاتهامي" لـ"إبن فياض"، وهو يعلن عن ذات البيان في مدن الضفة والقدس..

"بن فياض" كتب ما يراه البعض "أفكارا فياضية"، في نص "وداعا للباكائيات"، نشر على نطاق واسع محليا وعربيا وبعض دوليا، تناوله البعض الفلسطيني بالكتابة تأييدا أو نقدا، محبا او كارها، فتلك مسألة تقع ضمن دائرة "الاختلاف حق" ..

لماذا لم نر تلك "الهبة الغاضبة" من ناطق فتح، عندما قام "بن فياض" بنشر ما يراه مخرجا من "المأزق السياسي" الذي أوصلتنا اليه "عشرية الحكم العباسي"، بما فيه مسؤولية الانقسام الوطني، التي جاءت لرضوخ الرئيس عباس للطلب الأمريكي - الاسرائيلي لاجراء انتخابات فتحت الطريق الموضوعي للإنقسام الوطني، وكل ما تلاها لاحقا من نتائج. لكن السبب المركزي للنكبة السياسية كان مفتاحها رضوخ الرئيس عباس لأمريكا. دون ترتيبات الوضع الداخلي بعد العدوانية المسترمة سنووات ضد السلطة الوطنية مؤسسات وكيان..

يبدو أن أزمة الناطق ليس فيما قال "بن فياض"، ولكن أين قال حيث بات المكان هو المصيبة السياسية، وهنا تبدو غزة قطاعا ومنطقة كأنها هي "المعضلة السياسية" التي أدخلت "هلعا غير مسبوقا"، من ناطق يفترض به أنه يتحدث نيابة عن "رافعة الثورة وحامية المشروع - فتح"، تلك الحركة التي لها وبرصاقتها شرف اطلاق "الثورة الفلسطينية المعاصرة"، وكان لقطاع غزة الدور الريادي بها ولها..

الخطيئة السياسية ليس فيما قال الناطق الفتحاوي، فتلك حسابها لأهل فلسطين، قبولاً أو رفضاً، لكن ان لا يرى "مشبوهية فياض الوطنية" الا عند الذهاب الى قطاع غزة.. تلك هي وحدها ما يستوجب الرد والتوضيح ليس منه، فهو لا يملك بذاته، ولكنه سؤال الى قيادة حركة فتح رئاسة وإطرا، كيف لها أن تصمت على ذلك "الصراخ" دون حساب أو مساءلة..

هل بات اي "حراك سياسي" في قطاع غزة "مشبوها وطنيا"، ما لم يأخذ إذنا من حركة فتح، او "مرسوما رئاسيا".. من احل "فتح" القيم والتاريخ، من أجل "فتح" عامود الثورة وحامية المشروع الوطني، وجب الحساب على "خطيئة"، كانت بقصد أو بجهالة، اساءت لقطاع، كان ولا زال له الفضل التاريخي في صناعة الثورة وانطلاقتها وديمومتها..!

ملاحظة: يقال فيما يقال، أن تقريرا حول قضايا خارجة عن النص العام يخص مؤسسة اعلامية رسمية كبرى بين يدي السيد رفيق النتشة منذ اشهر، به كثير من "العيب الوطني"..شو صار فيه ولما الصمت والمدارة عليه وعلى من وردت اسماءهم به..سيد ابو شاکر "الصدق" يناديك!

تنوويه خاص: وزيرة خارجية السويد لا تسلم من عداء الحركة الصهيونية وكيانها العنصري..تدين العمليات الفلسطينية ضد الاسرائيليين ولكنها تتحدث عن جرائم المحتلين..فلا تسلم من عداء بلا حدود يريدون العالم "مستكينا خانعا" كما البعض في بلادنا!

دون استتساخ..أيضا نحن "قادرون" في فلسطين!

كتب حسن عصفور/ من الصعب أن لا يقف المتابع للشأن العام، أمام تجربة حركة اسبانية فتية، تمكنت من "كسر المحرمات" السياسية التقليدية في بلد عريق، وخلال فترة بسيطة جدا، تحولت من "حالة عشوائية غاضبة"، بلا هدف ولا رؤية، الى قوة صارت محط أنظار العالم وحديثه..

حركة "بوديموس"، (قادرون أو نحن نستطيع)، إنتقلت من حركة "غضب" على الفقر والجوع، نتاج الأزمة الاقتصادية التي ضربت مملكة اسبانيا بعد عام 2011، مجموعة شبابية انطلقت الى الشوارع رافضة سياسات الحكم والنظام وما أفرزته من نتائج اجتماعية..

اعتقد الكثيرون، انها ليست سوى "حالة انفعالية"، ستختفي سريعا جدا، أو أنها تعبير غاضب يميل الى "العبثية والفوضوية"، يستمر بعض مظاهرها دون تستمر قوتها، خاصة وأن تاريخ الدول الاوربية حافل بمثل تلك الحركات، والأبرز كانت التجربة الطلابية الفرنسية عام 1968، التي ألهمت مختلف

الشباب في العالم للتمرد والفعل التظاهري، وتشكلت أثرها حركات بمسميات مختلفة في غالبية أوروبا، كثيرها اختفى وقليلها اتجه للعمل بأشكال أخرى..

لكن، "الغاضبون" الشباب في أسبانيا أحدثوا "الصدمة السياسية" التي لم تكن ضمن "المقاسات التقليدية" للحركات السياسية، مع وجود شاب على رأس حركة الغاضبون، بابلو إغليسياس توريون، عمره في أواخر ثلاثينات (الآن عمره 37 وفي حينها كان 35)، له رؤية مختلفة شجاعة، طموحة، فإتجه لنقل حالة الغضب الاجتماعي، من "مشهد الانفعال السياسي الى مشهد الفعل السياسي"، فكانت ولادة حركة "بوديموس"، اسم جاء في سياق التعبير المطلوب "نحن نستطيع أو قادرون"، مختصر للتصميم الثوري نحو مواجهة الواقع والبحث سبل تغييره..

وفي زمن قياسي، أو بالأدق إعجازي تحقق ما يمكن اعتباره "المعجزة السياسية"، بالانتصار التاريخي لحركة لم يمض عليها سوى عام بالمعنى المباشر، لتصبح ثالث أقوى احزاب أسبانيا، خطفت كل الضوء من "حزبي السيطرة السياسية" على المملكة الاسبانية..

قائد شاب بكل ما للتعبير من سمات وحضور وعمق فكري وسياسي، تعلم أن لا يكون كما كان غيره، اشتق من واقع وطنه، ما وجب الاشتقاق، واستخدم التاريخ الثوري لما كان في غير بلده ليكون أداة تنوير نحو التغيير، بلا فلسفة أو تعقيد، لم يبحث عن "مبررات" للعجز أو الفشل، إنطلق الى الأمام دون أن يسمح بالسخرية أو الاحباط الحضور في الانطلاقة التاريخية لحركة بدأت منفعة متوترة غاضبة، متجهة الى حركة للحكم والتغيير..

لم يأبه لما للأحزاب التقليدية من خبرة وإمكانيات تنظيمية مالية، مؤسسات دولة وسلطات بلا حدود، لم يحاول أن يفتن رفاقه الباحثين "مستقبل وطن"، بأن الظروف غير مواتية، وأن القوى التقليدية لن تسمح لهم بالعمل والنجاح..

" السياسة لا علاقة لها بكونكم 'على صواب'، بل هي مرتبطة بالنجاح؟" .. تلك الجملة المفتاحية التي قالها للبعض من "رفاق الغضب" الذين أصابهم الاحباط سريعا من عدم تفاعل الناس معهم وافكارهم التي تهدف لخدمة الناس ..

" يمكننا ارتداء قميص ينطبع عليه رسم المطرقة والمنجل، يمكننا أيضاً أن نحمل علماً ضخماً، ثم نعود إلى بيوتنا حاملين ذاك العلم، والعدو يضحك علينا، لأن عامة الناس، والعمّال، يُفضّلون العدو، يُصدّقونه، ويفهمونه عندما يتحدّث؛ لكنهم لا يفهموننا. ربما كنا على حق! وربما سنطلب من أولادنا أن يكتبوا على شاهدة قبرنا [بعد ان نموت]: "كانوا دائماً على حق - لكن أحداً لم يعرف [ذلك]!" .. هكذا بدأ الشاب المطلق بقوة الايمان والرغبة في العمل متكئاً على قوة ايمان مطلقة بقدرة شعب يبحث عما يخدمه بلا فلسفة أو تفلسف شعاراتي..

"أنا وأنتم نستطيع أن نتمنى أن تكون الأرض جنة لكل البشرية؛ نستطيع أن نتمنى أي شيء وأن نطبعه على قمصاننا؛ لكن السياسة ترتبط بالقوة، لا بما نتمناه أو نقوله في المجالس المختلفة.."

ويكمل مسار البحث نحو خلق واقع جيد بأدوات جديدة " يريدنا الخصوم: صغيرو الحجم، نتحدث بلغة غير مفهومة؛ أقلية تختبئ خلف رموزها التقليدية، هم مسرورون جداً بذلك، لأنهم متأكدون أننا إذا استمرينا في هذا النهج، فلن يكون لنا أي تأثير، يمكننا أن نقدّم خطاباً متطرفاً، ونتحدث عن تسليح الشعب، نُلَمّع رموزنا، ونحمل صور الثوريين العظام في مظاهراتنا.. سيكون خصومنا مسرورين! سيضحكون علينا. لكن عندما نجمع مئات، أو آلاف، الأشخاص؛ وعندما نبدأ بإقناع أغلبية الناس، حتى أولئك الذين صوّتوا للخصم - عندها فقط سيشعرون بالفزع. هذا هو ما يُسمى "سياسة"، وهذا ما يجدر بنا تعلّمه.!

من هنا ولدت حركة "قادرون" وتمكنت في أشهر عدة بأن تصبح حركة "الفرع السياسي" لمن ظن أن المشهد طاب لهم..

في فلسطين أيضا هناك من يجب عليهم النهوض لحماية المشروع ومستقبل
"بقايا الوطن".. نعم "قادرون ونستطيع".. تلك ما يجب أن يكون كي لا تستمر
النكبة متعددة المظاهر في بلادنا.. فلسطين تنتظر!

ملاحظة: نقل عن الرئيس محمود عباس في حديثه باليونان، ان العام المقبل
سيشهد اصدار جواز سفر باسم "دولة فلسطين".. هو بعضا من حلم طال
انتظاره.. لكن أليس قبل ذلك وجب اطلاق سراح الدولة المختطفة داخل أدرج
المقاطعة!

تنويه خاص: نتناهو الفاشي الحاكم في الكيان، بات هو من يضع شروطا
لتطبيع علاقته مع تركيا.. سنرى من أصدق بيبي او رجب.. ايام وينكشف
المستور!

"سلاح فريق الرئاسة السري القادم!"

#كتب_حسن عصفور/ لم يبق فريق الفاشية الحاكمة في تل أبيب، ما يمكن
أن يمثل أي "ورقة توت" للفريق الرئاسي الفلسطيني يمكنه ان يكون عاملا
مساعدا كي يواصل الخداع المستمر منذ زمن بعيد، فحكومة دولة الكيان
كانت قاطعة في موقفها أن لا سبيل للتنازل عن قضية طلبها الفريق
الفلسطيني، مهما كانت قيمتها ووزنها..

ولأن نتناهو وزمرته الفاشية اختبروا كل التهديدات البلاغية الفلسطينية
الرسمية، منذ شعار "على اسرائيل أن تختار بين هذا وهذا.."، واختارت
الرد بشكل عملي، بتهويد كل ما يمكنها تهويده، واستيطان اينما تصل
جرافتها، وحصار وتقطيع مدن وبلدات، وفصل سياسي مع قطاع غزة، لكن
التهديد الرسمي الفلسطيني ظهر باعتباره "طلقة فشك صوتية"، أزعت أهل
فلسطين، قبل غيرهم..

ومنذ أن بات البعض في فرقة "الرئيس محمود عباس للتهديد الصوتي"، يردد عبارة أن خطوة نتنياهو تلك، ستفتح باب جهنم عليه، وهو يسابق الزمن لعملها بكثافة وبقوة، ولكنه ايضا أدرك أن "باب جهنم" ذلك ليس سوى سيناريو فيلم خاص، الهدف منه تخدير مشاعر الشعب الفلسطيني..

ولأن فريق اللهو السياسي، المتحكم في إدارة الملف الوطني، لا يمل من اختراع الأكاذيب، ويتجاهل أن الشعب الفلسطيني يقرأ ويكتب، وأن الأمية والأمية السياسية ليست سمته، ومع هذا يصر هذا الفريق على ممارسة أنه "الذكي" سياسيا ويمارس هواية النصب العلني..

امريكا اختارت خيارها السياسي، لا حل ولا يحزنون، وكيري أبلغ الرئيس عباس أن "العوض بسلامتك" لا تنتظر أي شيء، حتى أن كيري نفسه أصيب بالإحباط من تفاهة موقف نتنياهو، الذي قال لكيري لا شيء مني لعباس.. اذهب وأبلغه بذلك : "أعلى ما في خيلك اركبه"، تحدي سياسي نادر، وقاحة وسافلة وانحطاطا غير مسبوق..

لكن السفالة تلك، لم تأت من فراغ، بل هي نتاج معرفة عميقة وتفصيلية بمن بعث له بالرسالة، وفريقه والذين تحولوا الى فرقة "الصوت والضوء المعتم"، لا حول ولا قوة، عجز لا بعده عجز، افتراضا حسن النوايا..

بعد كل ذلك، يخرج علينا من بين فرقة "الرئيس للصوت والضوء"، ليقول أننا "ندرس ردود الأفعال قبل أن نفعل" وأن الفعل القادم يتطلب تحصين الجبهة الداخلية..

هل ممكن أن تجد كلاما بهذه الدرجة من "الاستغفال السياسي" لشعب فلسطين..

العجب العجاب، أن يقول هذا، أن تنفيذ قرارات المجلس المركزي المقررة منذ ما يقارب العام، والمفترض تنفيذها فور اتخاذها، تحتاج الى دراسة رد الفعل عليها، ولم يتحدث عضو تنفيذية منظمة التحرير صائب عريقات، ما هي تلك

"ردود الأفعال" التي ينتظرها، وكيف له أن يعرفها أو يقيسها وهو أصلا لم ينفذ بندا واحدا من قرارات أعلى سلطة تشريعية فلسطينية وهي من أنتخبه لعضوية التنفيذية..

ربما يقصد عريقات، انه سيقوم بارسال مجموعة رسائل الى نتنياهو وغيره يسألهم، السؤال الذي يردده الرئيس عباس منذ زمن بعيد، على إسرائيل ان تختار واذا لم تختار سنختار..

كلام فوازير لا يمكن لسائله نفسه الاجابة عليه، لأنه ليس بواضعه أصلا، اي ردود فعل يمكن ان ينتظر فريق "الصوت والضوء" الرئاسي، على ما يجب أن يكون واقعا فلسطينيا..

أما ما هو قمة "الاستخفاف العقلي" في مقولة "رأس حربة فريق الصوت والضوء الرئاسي"، عندما يحيل القرارات وتنفيذها الى حين "تحصين الجبهة الداخلية".. والحقيقة هي مقولة غاية في الدقة السياسية، لكنه لم يحدد للشعب كيف ومتى وبأي سبل يمكنه أن يحدد ذلك التحصين..

وهل من يبحث التحصين يمارس كل تلك الممارسات المتعاكسة مع قرارات الاجماع الوطني، وافترضا انه صادق أمين، كيف لنا ان نرى ازالة الهوة بين فريق الرئيس عباس وحركة حماس، لأن المعضلة هي بينهم اساسا، وأن الشعب يدفع ثمن تقاسمهما مسؤولية الكارثة..

وفي حال رفضت حماس التجاوب مع رغبات فريق الرئيس للصوت والضوء، هل سيتوقف عن تنفيذ القرارات، مع أن حماس اصلا لم تكن جزءا من اتخاذها كي تبقى هي الشماعة التي يلجأ اليها هذا الفريق ويضع مسؤولية عدم التنفيذ على رقبته الخاصة..

لا حماس ولا الجهاد كانت جزءا من اتخاذ القرارات، وبالتالي تنفيذها ليس مطلوبا موافقتهما، ولكن حتما إن قرر فريق الرئاسة تنفيذ ذلك فالخيار لهما،

فالمشاركة في تحمل المسؤولية يكون انسجاما وروح الشعب الوطنية، وإن رفضا يكون خروجاً فعلياً.. الأهم التنفيذ..

القرارات واضحة يا سادة.. طريق تنفيذها أوضح، الشعب يريد لها منذ زمن، ومن يخرج حاملاً سكينه لتمزيق مشهد "الندالة السياسية" لا يمكنه أن ينتظر رد فعل الحاج اوباما أو بيبى بن تسيون.. يا سادة الفريق اختاروا أنتم اي طريق تريدون.. وكفى جدلاً وكذباً ونفاقاً..

إن جبنتم اعلنوا.. واعيدوا الأمانة السياسية الى أهلها.. فالحق الوطني لا ينتظر دراسة وبحثاً وتمحيصاً ورد فعل امريكا واسرائيل عبر "رسائل الحب السياسي".. خلاص!

ملاحظة: المرتد اوباما طالب الرئيس عباس ادانة "الارهاب" وان يعلن أنه ملتزم بالسلام، رغم أنه لا يلوح في الأفق.. ممكن تلاقوا اسفل من هيك.. لكن شو نقول "مين سفلك يا سافل غير..!"

تنويه خاص: الفاشي الجديد ترامب سيصل الى تل أبيب ليلتقي الفاشي القديم نتنياهو.. هل تكون فرصة لقاء الفاشيين مناسبة غضب وطني عام في كل فلسطين التاريخية.. غضب سياسي وديني لأهل فلسطين دون طائفية.. أمنية لا أكثر!

"صفاقة نتنياهو" .. درس سياسي!

كتب #حسن_عصفور/ دون البحث عن مبررات أو أعذار، ما حدث من الحكومة اليسارية اليونانية، بقيادة الشاب تسيبراس برفض الالتزام بقرار الاتحاد الاوروبي وضع علامة تمييز منتجات "البور الارهابية - المستوطنات"، يمثل صفة سياسية مدوية، ليس فقط ضد القضية الفلسطينية، بل لكل من توسم خيراً في منهج سياسي جديد ضد "العدوانية الاحتلالية" ..

قرار الحكومة اليونانية، كانت صدمته مضاعفة كونه جاء بعد ايام عدة، من لقاء تسبيراس مع الرئيس محمود عباس، في مدينة رام الله، ما يضع كمية من "الشكوك السياسية" حول القرار والتوقيت، وهل قام تسبيراس باعلام الرئيس عباس بقراره نحو رفض القرار الأوربي، مقدما له "مبرراته الاقتصادية - السياسية" فأبدى الرئيس عباس "تفهمه الموضوعي" للضائقة اليونانية..

تفسير قد لا يكون "واقعيًا"، لكنه يبقى ضمن دائرة "الشك السياسي"، الى حين صدور موقف رسمي بغير ذلك، خاصة وأن مؤسسات السلطة وقبلها اللجنة التنفيذية اصيبت ب"شلل تام" في التعبير والتصريح بعد أن تجرأت حكومة المجر "هنغاريا" وتمردت على القرار الأوربي، ولم تجد ردا سياسيا صارما من قبل من يمسون بمسؤولية "تمثيل الشعب الفلسطيني" في الزمن الراهن، وكأن المسألة لا صلة لهم بها..

الصمت على "الوقاحة المجرية" فلسطينيا وبالتالي عربيا، فتح الباب ايضا، الى البرلمان الالمانى وتحالف ميركل للمطالبة برفض التعامل مع القرار الأوربي، وجاءت اليونان لتكمل الركلات المتتالية دون أي فعل أو رد فعل من "المنظومة الرسمية الفلسطينية"، وقد ترى بعض أطراف تلك "المنظومة"، ان ما اقدمت عليه المجر والمانيا واليونان، يدخل في سياق "السيادة الوطنية"، لا يتطلب التعليق عليه.. منتهى "الأدب السياسي والذوق الرفيع"!

مقابل "الأدب السياسي" للمنظومة الرسمية الفلسطينية، أقدم العنصري بيبي نتنياهو، رأس حكومة البغي والعدوان على الرد الفوري دون إنتظار أو إضاعة وقت في التفكير والتمحيص، أعلن وقف الاتصالات السياسية كافة مع الاتحاد الاوروبي الى حين التراجع عن قراره، وجاء الرد العملي باعلان "الغر بيبي" رفض لقاء نائب رئيس الحكومة البلجيكية ووزير خارجيتها ضمن زيارة مبرمجة لفلسطين التاريخية، كان سيلتقي بها مع حكومة الاحتلال والرئيس محمود عباس، ما أجبر المسؤول البلجيكي على تأجيل

الزيارة الى أجل غير مسمى كما يقال، دون أي احترام لموعده المبرمج مع الرئيس عباس وحكومته..

د.صائب عريقات "صاحب المناصب متعددة الأطراف"، اعتبر أن قرار نتنياهو بوقف الاتصالات بالاتحاد الاوروبي "بلا قيمة عملية، ويأت في إطار الإبتزاز الإسرائيلي الفاضح، الموجه للعلاقات العامة داخل أحزاب الإئتلاف الإسرائيلي"..

هكذا تعامل مسؤول فلسطيني رفيع مع قرار يمثل "تحديا سياسيا" لمنظومة لو قررت الغضب الفعلي لما تمكن نتنياهو من فتح فمه وخر صاغرا راکعا مستجديا.. لكن العنصري الاسرائيلي يعلم ما له وما عليه فتصرف ضمن "حدود القدرة التي يملك ويعلم"..

المسألة هنا ليس مقارنة بين "قدرة الرسمي الفلسطيني" و"الرسمي الاسرائيلي"، فيما يتعلق بالواقع القائم بين علاقات فلسطين مع اوروبا وعلاقات دولة الكيان، لكنها مقاربة فيما يجب أن يكون انطلاقا من "الكرامة السياسية الوطنية"، ردا على من تجاهل قرار إجماعي لفضح طبيعة الخطر الاستيطاني، بل أن دول الاتحاد الأوروبية سبق لها أن اعتبرت النشاط الاستيطاني كـ"جريمة حرب"، و عليه وصلت لموقفها وقرارها..

"الغضب الرسمي الفلسطيني" تجاه مواقف الدول "المارقة" على القرار الاوروبي، هو حق ممكن جدا، كون ما حدث يشكل "طعنة سياسية كبيرة" للنضال الوطني، وقرارات "الشرعية الدولية" حول المستوطنات باعتبارها عمل غير شرعي ومرفوض..

ولا يمكن اعتبار رد فعل "الرسمية الفلسطينية" لرفض سلوك "خيانى" يشكل "انتهاكا أو مساسا بالسيادة او العلاقات الخاصة"، بل العكس تماما، فإن الصمت وعدم "الغضب الحق والطبيعي جدا" سيعطي رسالة للعالم تنم عن "ضعف وهزلة الموقف الرسمي الفلسطيني"، ما قد يفتح الباب لدول أخرى

للخروج عن القرار حتى يصبح القرار "طوعيا" لمن يريد.. وعندها قد لا نجد سوى السويد وحيدة ملتزمة بقرار..

الرد الرسمي الفلسطيني يجب ان يأت فوراً بالرفض والاستنكار والغضب من مواقف تلك الدول المارقة سياسياً، فيما تدعو الجامعة العربية، عبر لجانها المختصة بالمقاطعة لاتخاذ موقف قاطع من اي دولة ترفض "وسم المنتج الاستيطاني"، ضمن لائحة تهديد سياسي - اقتصادي، بعيداً عن السياسة المصابة بعاهة بطئ الحركة.. لكن نقطة البداية يجب أن تبدأ من "المقاطعة - مقر الرئاسة الفلسطينية"!

مواقف ننتياهو في منتهى الصفاقة لكنها ايضا تمثل درسا سياسيا للرسمية الفلسطينية، لو كان لها رغبة بالتحرك للرد على "الخيانة السياسية".. ننتظر مع أن الانتظار قد يطول كثيرا جدا!

ملاحظة: د.سلام فياض ذاهب الى قطاع غزة في "رحلة" بدعوة من المفكر الفلسطيني ابن حماس د.احمد يوسف.. "رحلة" فتحت "جدلاً" قبل ان تبدأ.. هل تكون "رحلة سياسية تفتح باباً لجدل وطني فيما يجب أن يكون".. أم تنتهي بانتهاء وظيفتها المعلنة.. ننتظر "الفعل الفياضي"!

تنويه خاص: بيان الرئاسة المصرية بعد لقاء الرئيس عباس مع الرئيس السيسي أكد أن فتح معبر رفح متربط بعودة الشرعية الفلسطينية للحكم في قطاع غزة.. طلب يعني أننا أمام مرحلة "نكد سياسي طويل وعلمها في الغيب السياسي".. يا ساتر!

صورة "النجم .. والمعجب"!

كتب حسن عصفور/ ليس مصادفة أن تحتل الصورة التي جمعت الرئيس محمود عباس ورئيس حكومة دولة الكيان العنصري نتنياهو، مساحة واسعة في وسائل الاعلام التي غطت قمة المناخ الباريسية، مع ان هناك أحداث ساخنة جدا، كانت كفيلة أن لا تبرز لقاء لو تم بين المتصافحين في ظروف غير الحالية، لكن "المصافحة" باتت أحد المشاهد الأكثر "إثارة" و"حضورا"، خاصة وأنها الأولى للمتصافحين بعد سنوات خمس..

في السياق الطبيعي، ما كان لأحد أن يتوقف امام "مصافحة" كتلك التي جرت في باريس، فهناك عشرات بل مئات المصافحات بين الرجلين، لكن هذه الصورة ستدخل "الذاكرة الفلسطينية" قبل "الذاكرة العامة"، كونها جاءت لتمثل "صفعة قوية جدا" من رئيس فلسطين دولة ومنظمة وسلطة، "مجمع الرؤوساء محمود عباس"، عدا ألقابه الأخرى في فتح والقوات والأمن، الى شعبه الذي يخوض واحدة من أهم معاركه الوطنية ضد المشروع التهودي التصفوي للقضية الوطنية..

الصورة وبشكلها، تبدو وكأنها جمعت "معجب ما" بشخصية لها حضورها وشهرتها وجاذبيتها، صورة ناطقة بما وصل اليه الحال الرسمي الفلسطيني، من "هوان وضعف وانتكاسة"، بل أن رأس الطغمة الفاشية نتنياهو، حاول هو أن "يبزر مصافحته لعباس بأنها مجرد صورة بروتوكولية"، لم تجعلها تمر دون قوله أنه طالب عباس بـ"إدانة الارهاب الفلسطيني".. هكذا بكل وقاحة التاريخ تحدث هذا الفاشي العنصري نتنياهو..

كان واجبا، بل وفرضا وطنيا وسياسيا أن يفكر الرئيس عباس مليار مرة قبل أن يقدم على "فعلته الخايبة"، فمن صافحه يوم 30 نوفمبر 2015 في باريس هو من يمارس القتل اليومي، وأعلن قبل يوم من المصافحة أنه لن يسلم السلطة مترا واحدا من الأراضي الفلسطينية، وقبلها صادركل الممكنات التي انتظرها الرئيس وفرقتة، واغلق كل السبل أمام "وهمهم"..

ولو تركنا البعد الوطني - السياسي العام، ووقفنا أمام مشهد واحد لا غير، هو حكم تبرئة قاتل الطفل محمد ابو خضير بحجة اعاقة نفسية، حكم صدر ساعات فقط قبل تلك الصورة التي كانت "الفرحة طاغية" عليها، مصافحة تجاهلت ما يعني أن يقوم "مجمع الرؤوساء محمود عباس" بوضع يده في يد حارق الأطفال وسارق الأرض ومحتقر الشعب الفلسطيني والعربي، وقبلها محتقر شخص الرئيس في تصريحات علنية قالها قبل المصافحة، التي حاول هو لاحقا ان يبرر مصافحته لعباس..

الاهانة ليست فقط في "حجم الابتسامة" التي ارتسمت على وجه الرئيس عباس، بل أن الرئيس لم يقم وزنا لمشاعر شعبه الذي انتخبه ليكون حاميا له، ومدافعا عن قضاياها أمام العالم، وحاملا لواء انتزاع الحق الوطني..

ربما سيخرج من بين أعضاء "فرقة صييا الرئاسية" ليهلل ويطنل، وقد يخرج في مظاهرات احتفالية راقصة ان قام الرئيس عباس بفرض "المصافحة" على نتتياهو، وبأنها انتصار لا بعده بأن سجل الرئيس عباس "هدفا ذهبيا" في مرمى بيبي.. لكن الحقيقة التاريخية ستبقى أنها صورة تجسد اهانة لكل ما هو وطني فلسطيني، وانها جسدت مدى غيبوبة الرئيس عن هموم الشعب وقضاياها المتلهبة جدا.. صورة تكشف أن الرئيس عباس وفرقته في مكان وبقية الشعب المنتفض ضد "الغزوة الصهيونية الجديدة" في مكان آخر..

دون مقارنة بأحد أو مع أحد، اسقاط حلف الناتو لطائرة روسية عبر الأداة التركية صنعت "ثورة غضب" من روسيا رئيسا ودولة، فيما كيان حكومة ورأسا يمارسون فعل قتل "شعب وقضيته"، تجد من يمثلهم يذهب "فرحا" لمصافحة قاتل الشعب متجاهلا أن الشعب في "هبة غضب" ضد المجرم الذي اقتنص منه ابتسامة رضا على مصافحته..

السيد الرئيس محمود عباس، ما فعلته يستوجب منك الاعتذار العلني من شعبك، أن تخرج صوتا وصورة لتعلن أنك أخطأت بحق الشعب والشهداء و"هبة الغضب" على المحتل.. اعتراف ليس منة منك، بل هو فرض وطني

عليك قبل أن تلاحقك كل العبارات التي لا تحب.. الاعتذار ضرورة لا بد منها، كي يبقى لك عند شعبك بعضا ممن يجب أن يكون بين رئيس وشعب.. فما بالك وأنت "مجمع رؤوساء لشعب لا يعرف الهوان" ..

الاستاذ محمود عباس.. شعب الجبارين لن يقبل هوانا من أي كان ولن يسمح به.. فسارع لتطالب الشعب واسر الشهداء والجرحى والأسرى والمهجرين قهرا، بالعفو ومسامحتك على "المعصية الوطنية الكبرى" التي فعلتها ضد روح "شعب الجبارين".. شعب الخالد ياسر عرفات.. ودونها ستكون تلك الصور صورة عار وطني لا يمحي.. الخيار لك!

ملاحظة: كلما قرأت تصريحاً من "بني صيبا" حول ترتيبات لفتح معبر رفح يحضر التفاوض.. كأنهم يقولون ليبق المعبر مغلقا الى ما لا نهاية.. الكذب نهايته قريبة وقريبة جدا!

تنويه خاص: تكذيب شركة غوغول لخارجية الكيان درس سياسي هام.. القوة لا تستوجب الاستجداء يا ايها المستجديون.. العار لكم ولمن يصمت عليكم!

"فرقة الصوت العباسية" تعزف "كذبا سياسيا"!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن "الطغمة الفاشية" في تل أبيب ورأسها نتنيا هو قررت ان تواصل اهانتها السياسية للرئيس محمود عباس وفريقه الخاص، رغم كل العبارات الخادعة التي تضمنها "الاعتذار المهين - العار"، فبعد ساعات منه كشفت مصادر عبرية عن لقاءات تمت بين "رأس حربة فريق الصوت والضوء العباسي" ووزير داخلية الكيان سيلفان شالوم قبل طرده لأسباب أخلاقية..

الكشف الاعلامي الاسرائيلي، لم يكن يحمل مفاجأة للخبر الذي كان معلوما ومنشورا منذ اشهر، لكن الجوهرى الجديد، هو الاشارة الى أن "فريق عباس" تقدم بعرض للتسوية السياسية استباقا لموجة غضب قادمة في الأرض الفلسطينية..

ومع أن صائب عريقات مسؤول فريق عباس التفاوضي، أكد عقد اللقاء، لكنه تجاهل كليا التطرق للإهانة السياسية الأكبر - الأندل التي تحدث عنها الاعلام العبري، تلك المساومة الرخيصة التي اشار لها التقرير العبري، تسوية لانقاذ دولة الكيان من هبة غضب قادمة ستحرق الأرض، وليس حلا سياسيا لانهاء الاحتلال واعادة الحق لأهله، او لتطبيق ما تم الاتفاق عليه منذ العام 1993..

الغريب، ان هذه "الاهانة السياسية" والتي تحمل رياح "خيانة وطنية"، لم تشغل بال "كبير الحكواتية"، قال بأنهم تقدموا بعرض ولكن حكومة نتنياهو هي من رفض، وليس فريق عباس.. ذلك ما كان يشغل بال الحكواتي، وكأنه يقدم "براءة ذمة سياسية" من اي اتهام لهم بأنهم يرفضون "المفاوضات".. التي يرفضها عمليا الشعب الفلسطيني بغالبيته الكاسحة، عدا الفئة الضالة في بقايا الوطن شمالا وجنوبا (كل له مفاوضاته الخاصة)..

وبعد مسلسل الاهانات النتنياهوي للفريق العباسي، حاول صائب عريقات أن يقوم بمناورة سياسية عليها تبعد الضوء عن مسلسل الاهانات المعيبة، فأطلق "تهديدا مكررا للمرة الألف"، بأن "القيادة الفلسطينية - تعبير مجهول الصفة والتعريف"، ستجتمع قريبا لبحث قطع العلاقات مع اسرائيل..

والحقيقة، لو عاد أي صحفي متطوع لفحص كمية "تهديدات عريقات باسم فريق عباس للصوت والضوء"، حول لقاءات لقطع الاتصالات والعلاقات ووقف المفاوضات وانتهاء المفاوضات، ولا تسوية سياسية، وأن كل الخيارات باتت مفتوحة، ليجد نفسه أمام "سلسلة كوميدية من التصريحات"، والتي لا يوجد لها مثل في عالمنا.. الكذب هو عنوانها!

منذ اشهر طويلة وبالأدق ما يقارب العام، وبعد اغتيال القيادي الفتحاوي زياد ابو عين، قررت "القيادة الفلسطينية - ذاتها" قطع العلاقات مع اسرائيل، ثم جاءت قرارات المجلس المركزي، الهيئة الشرعية التي لا زالت تلتقي بين حين وآخر، وفقا للاستخدام السياسي للرئاسة، وقررت بلا أي التباس قطع العلاقات كافة، بما فيها وقف التنسيق الأمني والاقتصادي، مع اسرائيل..

وقبل أيام فقط، وافقت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير على توصيات لجنة خاصة تطالب بوقف كل العلاقات مع دولة الكيان.. ولا زال أهل فلسطين ينتظرون تنفيذ كل المتفق عليه وطنيا وشعبيا..

وبدلا من التنفيذ سارع فريق الرئيس الخاص لفتح طريق التفافي عليها بحثا عن حل عله يحفظ ماء الوجه المصاب بتشوهات "خلقية"، فكانت الفضيحة هي نصيبهم من دولة الكيان، ليس فقط رفض مساومتهم الرخيصة، بل كشفها ايضا ليتم تعريتهم أمام شعبهم، أكثر فأكثر..

تهديد كبير حكواتية الفريق العباسي حول قطع العلاقات مع اسرائيل، ليس سوى محاولة لذر الرماد في عيون شعب فلسطين عما لحق بهم من عار سياسي ووطني في الآونة الأخيرة، وهو ليس سوى كلام مضاف لكمية الكلام الكاذب، وايام وسيرى أهل فلسطين تلك الحقيقة، بأن هذا الفريق لا يملك أي قدرة على قطع العلاقات مع الكيان، ولا يملك أي إمكانية لمواجهته ميدانيا وسياسيا، لأسباب يعلمهما "أهل المقاطعة".. فمن صمت على إهانة الرئيس عباس واقتحام حرمة منزله دون أن ينبس بكلمة عتاب علنية لا يملك أي من مقومات للمواجهة..

ولكن، بيننا وكبير الحكواتية تحد خاص: لو لم تصدق في القول ولم تقطع العلاقات مع دولة الكيان، هل تصدق أنت وتقطع صلتك بالاطار، وترحل كما قلت يوما.. هل تصدق مع ذاتك قبل الصدق مع شعبك.. سنرى رغم أن الجواب يقرأ من عنوانه.. الصدق حرام من هيك فريق!

ملاحظة: بما أن اسحق حسان الشاب المغدور بيد القوات المصرية بات "إيقونة وطنية" لحركة حماس في غزة، وأصبح دمه مقدس لها.. لماذا لم يذهب أي قيادي من حماس لزيارة عائلة المغدور.. بالكم صدفة أم نسيان أم نصب سياسي عام!

تنويه خاص: باعتبار أن هناك اخبار عن زيارة اردوغان الى غزة، ما هو لقبه المنتظر.. خليفة أم سلطان أم رئيس.. المسألة معقدة وتحتاج الى تشكيل لجنة خاصة للاتفاق على اللقب.. هاي نصيحة مجانية كي لا يقال أن "أهل اليسار" أعداء للأردوغانية!

في زمن الردة.. "انطلاقة الثورة" غابت عن "انطلاقة فتح"!

كتب حسن عصفور/ هي رصاصه أطلقتها مجموعة، قادها شاب متمرد كاسر للحدود التقليدية لمواصفات "الزعيم الورقية" اسمه ياسر عرفات، مجموعة أمّنت بكسر كل "القيود"، وعدم الإختباء خلف ما قيل ويقال، بأن "الظروف" ليست مواتية أو مناسبة..

رصاصه حركة التحرير الوطني الفلسطيني وبالاسم المختصر "فتح" الذي بات وكأنه الاسم الرسمي لها، في الفاتح من يناير عام 1965 فتحت عهدا جديدا، ليس لفلسطين الوطن والشعب والقضية، وكان لها أن تقلب كل "حسابات السياسة" في المنطقة..

انطلاقة خرجت عن النمط السائد في المواجهة مع دولة العدو الاسرائيلي، لم تقم وزنا لكل ما ألصق بها من "تهم" في حينه، وهي تتحدى "النظام الرسمي العربي"، بل وكسرت عصا الطاعة عن "العمود الفقري للإمة وحركتها التحررية، مصر ناصر، وما كان من تأسيس جديد لكيانية تمثيلية، قبل أشهر عدة أواخر مايو (ايار) 1964 في مدينة القدس، منظمة التحرير

الفلسطينية، نتيجة لقرار القمة العربية المنعقد في الاسكندرية يناير 1964، تحد لم يكن له أن ينتصر لولا ايمان عميق جدا، بفكرة الثورة وعشق الوطن..

كانت انطلاقه "فتح" بداية عهد فلسطيني جديد، ومع هزيمة يونيو 1967، جاءت وكأنها الرد الشعبي على طغيان العدو، فتعمقت "فتح" ومعها فصائل التحقت بمسيرة "الكفاح المسلح" كخيار استراتيجي لطرده المحتلين الغزاة..

ولأن حركة "فتح" كان لها ريادة الفعل، استلقت إنطلاقها أن تكون هي تاريخ "إنطلاقه الثورة الفلسطينية المعاصرة".. هكذا أصبحت تسمى منذ ما بعد معركة "الكرامة" في مارس (آذار) عام 1968، بتوافق وطني وشعبي عام..

وبات الاحتفال في الفتح من يناير احتفال بذكرى "انطلاقه الثورة الفلسطينية المعاصرة"، وذكرى انطلاقه فتح، تجسيدا لمرحلة تاريخية كفاحية جديدة في حياة الشعب الفلسطيني، بعد مؤامرة اغتصاب الأرض، لتعلن "الثورة الفلسطينية المعاصرة" رحلة استعادة الأرض والهوية نحو اقامة دولة وكيان..

وبعيدا عن رحلة السياسة، برامجا وقرارات، نجحت الثورة الفلسطينية المعاصرة، ورأس الرمح فيها حركة فتح، في تحقيق انجازات تاريخية، بتأكيد "الهوية الوطنية" للشعب الفلسطيني بعد إعادة وحدته في إطار منظمة التحرير، حتى الاعتراف بحقه في دولة مستقلة فوق أرضه المحتلة، وصولا الى أن تصبح "دولة فلسطين" عضوا مراقبا في الأمم المتحدة حاملة الرقم الرمزي 194، الذي توافق مع قرار الأمم المتحدة حول قضية اللاجئين، وهو القرار الذي لو أحسنت قيادة دولة فلسطين ومنظمة التحرير التعامل معه، لأحالت دولة الكيان الى "دولة منبوذة" دوليا (يقال في ثقافتنا السائدة أن "لو" تفتح باب الشيطان)..

ولكن، ومنذ رحيل الخالد، القائد المؤسس للثورة الفلسطينية المعاصرة، وحركة فتح، الخالد ياسر عرفات "ابو عمار"، أخذ المظهر الاحتفالي يعود رويدا رويدا، من حالة الاحتفال الوطني العام، الى الاحتفال الفصائلي

الخاص، لم يقف كثير من أبناء فلسطين، وربما أبناء حركة فتح، أمام هذا "التحول الغريب"، وكيف تمكن البعض بحرفية ومهنية سياسية عالية جدا، من حصر "انطلاقة الثورة" الى "انطلاقة فصيل" منها، مع كل ريادته وقيادته الكفاحية لها..

فتح كانت تفتخر بأن انطلاقتها الثورية، هي ذات تاريخ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، ولم يكن ذلك قولا عبثيا او صدفة، بل كان تجسيد لرؤية تاريخية للشعب الفلسطيني ومساره الثوري في المواجهة المستمرة مع العدو المغتصب، منذ المواجهة التي بدأت ردا على بناء أول مستوطنة يهودية في بلدة الشجرة بمدينة صفد عام 1881 - 1882، حتى يومنا هذا..

في زمن الردة - الانقسام، دفع البعض لتغيير طابع الفعل الوحدوي وابرز الفصائلي الخاص لحركة فتح، على الثوري العام للشعب الفلسطيني، وتجاهل ابناء فتح وقيادتها، ما كان فخرا وميزة لحركتهم، وثورتهم، وذهبوا للبحث عن "الذاتي"، وكأنه توافق مع ما عملت له قوى "متآمرة" مرتدة لتشويه مسار الثورة وتاريخها، ولتكريس مرحلة "الفصائلية" لإدامة رحلة الانقسام، باعتباره الوسيلة الأمضى لتمرير مشروع "تهويد بقايا الوطن الفلسطيني" في الضفة والقدس، وعزل - فصل قطاع غزة..

"فتح" كانت انطلاقة للثورة الفلسطينية المعاصرة، ويجب أن تعود وتبقى، رمزا لها وعنوانا ثوريا لمسارها، الذي قادته الخلية الثورية الأولى برمزها الخالد، زعيم الشعب الفلسطيني ياسر عرفات.. كي لا يتم خطف ذكرى الثورة المعاصرة كما خطفت "الشرعية الوطنية" بين فريق وفريق تقاسمتها المصالح الخاصة على حساب المصلحة الوطنية العليا..

للثورة المعاصرة في ذكرى انطلاقتها، ولفتح صاحبة الريادة بعد التحية والتقدير لمسار تعمد بالدم،.. لكن الذكرى ليست بيانا أو مهرجانا أو شعلة تضاء خلصة، بل هي تجسيد لروح الكفاح والوحدة والتوحد.. حمل راية الثورة لحماية المشروع الوطني وصيانتته لتحقيق الأمل الوطني في طرد الغزاة

المحتلين وإقامة دولة فلسطين التي تنتظر من يحمل رايتها ويرفعها كما قال
دوما الخالد ياسر عرفات فوق مآذن وكنائس القدس..

انطلاقة الثورة وانطلاقة فتح، جسد في واحد.. هي "ثورة حتى النصر..حتى
النصر..حتى النصر شاء من شاء وأبى من أبى..ورحمة لك أيها الخالد في
ذكرى انطلاقة الثورة وانطلاقة فتح ومعك كل كوكبة الشهداء الذين رفعوا
راية التحدي وإنتصروا للوطن!"

ملاحظة: ما كتبه القيادي الحمساوي د.غازي حمد يمثل "التشريح السياسي"
الأهم لمسار حركة حماس..تشريح يستحق من قيادة الحركة أن تكمله بوضع
الأجوبة لكل ما تقدم..تشريح يستحق التعب الفكري والسياسي لو كانت
فلسطين حقا هي الهدف وفوق الجميع..

تنويه خاص: "مش طالع"... القدس قدرنا..كلمات مختصرة قالها شبان
مقدسيان ردا على محاولات أجهزة المحتل الغاصب ابعادهما عن المدينة
المقدسة لهما ولشعب فلسطين..سامر ابو عيشة وحجازي ابو صبيح نفخر
بكما حتى لو تجاهلكما "أولي الأمر" في بقايا بلادنا!

كي لا تصبح "الأوهام" حقيقة حمساوية!

كتب حسن عصفور/ كان الاعتقاد أن تقف قيادة حركة "حماس" بمسؤولية
كبيرة لمواجهة التطورات السياسية الأخيرة، سواء ما يتعلق بالخطر الذي
يتهدد المشروع الوطني العام، او ما له صلة بالوضع الخاص في قطاع غزة،
وما به من "كوارث"، لم يعد مفيدا تجاهلها باستخفاف غريب..

ولأن "المراجعة" ليست جزءا من فكر حماس السياسي، وكأنها تمثل نقيضة،
فيما لو حدثت رغم ان المراجعة والاعتراف بالخطأ والأخطاء فضيلة دينية،

وحق لا يجب القفز عنه..، لكنها تنازلت عن الفضيلة وتجهالت ما وجب لفتح مسار "ردح خاص" ..

مؤخرا تم تناول سلسلة من التصريحات والممارسات لقيادات حمساوية، لا نتاج لها الا جلب المزيد من "المصائب" لفلسطين القضية، ولقطاع غزة المحاصر، وكان هناك أمل بدرجة ما، أن تدرك قيادات الحركة "الاسلامية" خاصة المقيمة في قطر، مخاطر تلك التصريحات، وتعمل على تطويق آثارها السلبية، بمبادرة عملية..

وبدلا من القيام بذلك، واصلت منهجها المعادي لأي فكرة أو رأي أو موقف، لا يتفق مع سياستها، وخاصة المواقف "الانعزالية الفئوية جدا"، فكان رد د.موسى ابو مرزوق، القيادي التاريخي في الحركة، وهو من أكثر قياداتها قبولا عاما سياسيا وشخصيا، على بعض المطالبات بتصويب مواقف حمساوية، باعتباره ذلك شيئا من "الأوهام"، وتحدث بعبارات "تائهة"، لا معنى لها لتبرير سلوك وموقف بات استمراره يشكل خطرا حقيقيا على القضية الوطنية..

*العلاقة بين حماس والاخوان، واثرها السلبي جدا على العلاقة مع مصر، ليست "وهما" وليست صفحة وانتهى أمرها، كما قال ابو مرزوق، بل هي حقيقة سياسية - فكرية، تترسخ في ميثاق الحركة بنص قاطع، فلو كانت "صفحة وانتهت" لأصدرت حماس بيانا واضحا، يعلن شطب تلك الفقرة من ميثاقها، أما الاستهبال اللغوي، فلا مجال بعد اليوم لاستمراره، ومن يبحث "القيادة" عليه أولا ان يبحث صدق العلاقة مع اهله وشعبه..

**العلاقة مع مصر وحل الخلافات، والكل يعلم، بما فيهم القيادي موسى ابو مرزوق، انه لم يتم التقدم بخطوة واحدة الى الأمام مع الشقيقة الكبرى مصر، لأن قيادة الحركة تراجعت في اللحظات الأخيرة عن ارسال د.موسى ابو مرزوق الى القاهرة لبحث القضايا العالقة، سواء ما له صلة بمسائل خاصة، او معبر رفح، والتراجع جاء عشية التطورات في العلاقات التركية

الاسرائيلية، ولم تعلن حماس حتى ساعته سببا لذلك التراجع.. ولا زال موقفها من النظام القائم بعد ثورة 30 يونيو محكوما بما هو سابق للتغيير، ومن أجل فلسطين لا غيرها لا نود الذهاب أكثر!

***معبر رفح ومبادرة الفصائل، وهي المبادرة التي باتت الحاضر الأهم في المشهد الفلسطيني لحل أزمة مستعصية أدت لخنق أهل القطاع، وعزلهم عن محيطهم العام، وكان المتوقع أن تكون حركة حماس أول المرشحين بها، كونها تشكل "قاطرة للخروج من مأزق اغلاق المعبر"، قوى وفصائل وشخصيات أجتهدت لتخدم الناس، دون حسابات الاستقطاب أو السيطرة..

ولكن، وبلا مقدمات شنت قيادات حماسوية هجوما غير أخلاقي وغير وطني على المبادرة ومطلقيا، وقالت فيهم ما لم يقله مالك في الخمر، كما يقال في المثل الشعبي، استحضروا كل الصفات لكيها على من يفترض أو تدعي حماس أنهم "شركاء في الوطن"، فتحولوا الى "لصوص" و"شاذين" و"مشبهين" و"مغتصبين شرف المقاومة".. ولم يبق لهم سوى الحكم باعدام كل من شارك أو ساهم أو طالب بتنفيذ تلك المبادرة، بتهمة "الخيانة العظمى"، كما يحدث بين حين وآخر دون أن يعلم الناس حقيقة ذلك..

وبدلا من الاعتذار على ذلك السقوط السياسي - الوطني والأخلاقي، خرج من يصمت عليها، وفتح النار على من كشف انحدار ذلك السلوك الساقط بكل ما للكلمة من معان، وكشف عمق "الغطرسة" التي تسيطر على عقل تلك القيادات التي لا تحب سوى ذاتها، ولا ترى الا نفسها، في مشهد هو الأكثر غرابة في الحاضر السياسي الفلسطيني..

***وعن التفاوض بين الحركة واسرائيل، فتلك لم تعد "سرا حربيا"، ولكنها معلومة قيد التداول للعامة قبل الخاصة، وآخر مظاهرها زيارة مبعوث الأمم المتحدة ملادينوف الى غزة، واللقاء مع قيادات حماسوية، حول الصفقة المقبلة بين حماس ودولة الكيان، صفقة تتناول أكثر من عنوان، تتجاوز ما

تسميه حماس اطلاق سراح أسرى، وتذهب الى قضية تفاوضية مباشرة، تمثل خطرا على التمثيل الوطني الفلسطيني..

حماس، وعبر الصفقة قيد التفاوض مع حكومة الفاشي ننتياهو، تتحدث عن "تهدئة طويلة الأجل"، وهذه مسألة من صلب اختصاص الممثل الوطني الرسمي، وليس من اختصاص فصيل مهما كان قوته وحضوره، وهو ما يمثل رسالة بأن حماس تقدم نفسها إما "ممثلا بديلا" لمنظمة التحرير، أو "موازيا لها"، وكلاهما رسالة تشكل خطرا سياسيا لدولة الكيان، ليس حقا لحماس ولا لأي كان التلاعب بها..

*****وعن تركيا وقطر، فلم يعد سرا كشف المستور يا قيادة حماس، أن تقوم تركيا بتطبيع علاقاتها كاملة مع الكيان الاحتلالي، فتلك مسألة سيادية لدولة أجنبية، وهي بالأصل لها علاقات هي الأفضل اقتصاديا وأمنيا، وما شابهها من "أرتعاش" كان لوقاحة قيادات الكيان، وليس لموقف ثوري أردوغاني، واليوم البحث عن ترتيب العلاقات شيء يخصهما..

لكن أن تخرج قيادات حمساوية لتلعب دور "المحلل" لهذه العلاقات فهنا السقوط السياسي - الاخلاقي، كيف يمكن اعتبار تلك خدمة للقضية الفلسطينية، اليس هذا تجسيد راسخ للإنتهازية السياسية التي تمارسها حماس، بحكم المصالح مع الحكم التركي، وكيف يمكن تفسير تعبير "رفع الحصار" عن غزة، في هذه العلاقة، الا يعني ذلك أما ترتيب شامل لعلاقة حماس مع تل أبيب دون اي اعتبار للممثل الرسمي، أو انها تذهب لفصل القطاع عبر انشاء ميناء خارج الكيان الوطني..

دون المزيد من الأمثلة، ومن أجل البحث عن المشترك الوطني، على قيادة حماس، أن تكف عن منهجها الاستعلائي، وان ترى المشهد بحقيقته، وانه حتى ساعته لم تقدم أي خطوة تمثل مساهمة في الخروج من المأزق الوطني العام..

وليت قيادة حركة حماس تعيد ترجمة مقال هام لأحد ابناء حماس، غازي حمد، فيما تقدم من وصف لواقع سياسة وممارسة حماس..

الأوهام لا تسقط بالمناورات أو التذاكي.. الأوهام تسقط بممارسة يدركها الناس قبل حماس.. دون تذكير بما تمارسه حماس في قطاع غزة بعداء مع العامة، الأجدى أن تقف قيادة حماس وتفكر بما هو وطني وأن تكسر قوقعتها الاخوانية حقا وليس إدعاء..

تلك هي رسالة للخروج من "أوهام" طال أمدها يا حماس، وكى لا تصبح الأوهام حقائق سياسية دون ادراك مخاطرها!

ملاحظة: اصرار أجهزة الأمن الفلسطيني بقطع السبل للمنتفضين ضد الاحتلال يشكل وصمة سوداء في مسار الكفاح الوطني.. سواد هذا السلوك يزداد مع تبرير البعض المنتفع لتلك المصائب الوطنية!

تنويه خاص: حماس قررت أن تمنع الاحتفالات بالعام الجديد.. كان لها أن تبرره باعتبارات أمنية مثلا، أو تحسبا لأي "عدوان صهيوني بعد تهديدات المشير لدولة الكيان"، أما أن تقول تلك تتنافي والدين فهذا هو السقوط بعينه.. شو رأي قادة حماس في قطر!

لعبة "دوخيني يا ليمونة" بين "التنفيذية" و"السياسية"!

كتب حسن عصفور/ ما أن تقرأ عن دعوة إطار قيادي ما (اي إطار لأي فصيل) في المشهد الراهن، تأخذك الافكار نحو ما يمكن أن يكون من مواقف عليها تقدم بعضا لشعب ينتظر، فما بالك والحديث يتعلق بالإطار التمثيلي الأهم وطنيا وسياسيا، قيادة منظمة التحرير، وبما أنها صاحبة المفتاح السياسي فقد عقدت بعض اللقاءات "المتباعدة" في الأونة الأخيرة، لبحث ما يمكن قوله ضد العدوانية الإسرائيلية..

وبعد أن قامت "اللجنة السياسية" في منظمة التحرير، اطار استشاري، لتقديم النص والمشورة الى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، واختصارا لوقتها "التمين جدا"، كي تتفرغ لاتخاذ القرارات وصياغة البعد الاستراتيجي للعمل الوطني، بتقديم مجموعة من "التوصيات"، حملت كل ما يخطر على البال السياسي، ولاحقا تم اقرارها من قبل "التنفيذية" ، وتركت للرئيس محمود عباس التشاور حول ما جاء بتلك "التوصيات - القرارات" ..

وكان منطقيًا، بعد أن قررت "التنفيذية" ان يعود الرئيس عباس اليها بنتاج ما توصل اليه اثر "المشاورات" المفترض أنه قام بها مع "الأشقاء والأصدقاء والأعداء"، ليتم اعتماد ما يراه مناسبًا والإطار القيادي في مواجهة العدوانية الاسرائيلية، المدعومة سياسيا من امريكا وبعض دول اوربية تمردت فجأة على ما كان منهجا سياسيا متسقا نحو تأييد لجوانب من الحق الفلسطيني..

ولكن، جاء اجتماع اللجنة التنفيذية الأخير، يوم 5 ديسمبر 2015، ليقدم واحدة من أكثر مظاهر العبث السياسي السائد منذ زمن في الحاضر الرسمي الفلسطيني، وكان الإستخفاف بالشعب الفلسطيني وحركته الكفاحية بات "نهجا " لمن يحمل صفة "القيادة الرسمية" ..

تنفيذية منظمة التحرير، وبعد حفلة "اللمم السياسي الصامت"، ووصفها لبعض مما تشهده فلسطين على يد الفاشية الحاكمة في تل أبيب، واستنكارها وتنديدها بتلك الممارسات (وأخيرا توقفت عن القول بأن ذلك سيفتح باب جهنم على اسرائيل - تواضع مقبول)، ولم تنس في زخم المهام أن تقدم الشكر للرئيس عباس على ما قام به من "جهود" لخدمة القضية الفلسطينية، وبالتأكيد منها تلك "المصافحة مع رأس البغي الاحتلالي نتنياهو في باريس"، قررت أن تعيد ما قررته من قرارات الى "اللجنة الاستشارية لها - السياسية" لتضع السبل لتنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني المتخذة قبل 9 أشهر..

والحق، ان الانسان لا يمكنه اطلاقا العثور على "نص استغبائي" للشعب الفلسطيني يفوق هذا النص ولنقرأ: "كلفنا اللجنة التنفيذية، اللجنة السياسية

بوضع آليات تنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني المتخذة في شهر آذار الماضي، وبما يشمل تحديد العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية مع سلطة الاحتلال الإسرائيلي" ..

اي فعل استهبالى ما يقوم به هؤلاء، اليس هم ذاتهم، وبتاريخ 4 نوفمبر 2015 من قالوا في بيان: "اعتمدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في اجتماعها اليوم الأربعاء، برئاسة الرئيس محمود عباس، توصيات اللجنة السياسية المتعلقة بتحديد العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية مع سلطة الاحتلال الإسرائيلي، التي أكدت عدم إمكانية استمرار الأوضاع على ما هي عليه".

كيف لهم أن يعودا ثانية من الجهة صاحبة القرار، وبعد أن اعتمدت التوصيات وباتت قرارات للتنفيذ، وليس للمداولة، والتنفيذ مسألة وقت لا أكثر، مصحوبة بالتشاور الأخوي، فكيف لنا أن نقرأ ان هناك عودة لبحث كيفية تنفيذ القرارات عبر اللجنة الاستشارية المسماة "اللجنة السياسية" ..

يمكن للرئيس عباس أن يعلن وفي خطاب عام للشعب الفلسطيني، انه في الظرف الراهن لا يملك "القوة ولا القدرة، وربما الرغبة" لتنفيذ ما سبق أن قرره اللجنة التنفيذية، ويتقدم من شعبه بكل ما يملك من "حجج وذرائع"، "مبررات ومسببات" فيما لا يستطيع، ويترك للشعب دون غيره حق القرار، فإما ان يصدقه القول ويجد له العذر، انطلاقاً من مبدأ "أجد لرئيسك عذراً" - مع المعذرة لأصل القول طبعاً-، وإما يعلن الشعب بطرق مختلفة عدم الرضى، وعندها على الرئيس عباس أن يجد سبيلاً إما التوافق مع رغبة الشعب أو البحث عن سبيل آخر..

عل تلك كانت أكثر احتراماً لشعب فلسطين، الذي لا يحتاج وصفاً، ولا نظن ان هناك من يستطيع مواصلة خداعه، مهما تحصن بألقاب أو منح أوصاف..

ما حدث من بيان التنفيذية يوم الخامس من ديسمبر قمة "الإهانة السياسية" للعقل الفلسطيني، ما كان لها ان تمر.. الإهانة - الاستغناء فعل مرفوض

مرفوض مرفوض يا سادة بالجملة والمفرق.. هيئة وافرادا كل بصفته وموقعه.. افيقوا قبل فوات الأوان.. فلن تتجحوا بأن تحصدوا دوارا من لعبة "دوخيني يا ليمونة" التي تلعبونها على الشعب.. زمنكم ضاق كثيرا وكثيرا جدا!

ملاحظة: لو كانت قيادة حركة "حماس" حريصة على البقاء بتواصل مع النسيج الوطني لقامت فورا بطرد ومحاسبة من ينطق باسمها، وقال "فتح معبر رفح يساوي التخلي عن المقاومة".. اي فجور سياسي هذا.. هل سيناء باتت ارض جهاد لحماس.. دون محاسبة الجهول أنتم شركاء في طيشه.. ولنا وقفة طويلة!

تنويه خاص: وزير نمساوي الغى زيارة الى دولة الكيان بعدما حاول وزير ليكودي ان يفرض اللقاء في القدس الشرقية.. كل الاحترام للوزير النمساوي.. العجيب اننا لم نسمع كلمة تقدير واحدة من "قادة العك والتصوير" في حق الرجل.. يا خوف ما يكون البعض زعلان منه!

"مأسسة الوطنية الفلسطينية المعاصرة".. بات ضرورة!

كتب حسن عصفور/ حضرت ذكرى انطلاقة "الانتفاضة الوطنية الكبرى" في 8 ديسمبر عام 1987، دون أن تحضر روحها التي مثلت عنصر تغيير جوهري للواقع الإقليمي عامة والفلسطيني خاصة، وفرضت مسارا سياسيا لم يكن ضمن حسابات دوائر التآمر على انتهاء مرحلة الثورة الفلسطينية المعاصرة وما جسده بكفاحها المسلح والشعبي من قيم جديدة ردا على الهزيمة منطقا وأدوات..

الانتفاضة الوطنية الكبرى، ستبقى تمثل "العمود الكفاحي" لاستمرار فلسطين قضية وواقعا سياسيا، والبوابة التي دخلت منها "الكيانية الفلسطينية" لرحلة

التأسيس المعاصر، جسدها بناء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، وما أفرزته لاحقا من إقرار رسمي بدولة فلسطين عضوا مراقبا في الأمم المتحدة، حتى مع بقاء القرار حبيسا لمكتب الرئيس محمود عباس..

لكنه بات حقيقة سياسية لن يتم شطبه من خرائط العالم السياسية، حتى وإن تقاعس من يمثل الشعب الفلسطيني على تجسيده واقعا، ومشروعا رافضا للمشروع الاحتلالي الصهيوني..

كان لذكرى الانتفاضة الوطنية الكبرى، في لحظات "هبة الغضب"، ان تكون عنصر جذب وطني لإعادة رسم المشهد الفلسطيني، نحو "مأسسة الوطنية الفلسطينية" ضمن متغيرات جذرية تجري داخل "الوطن التاريخي" وما حوله، ووحدها دون أي مضاف ومضاف اليه، كانت كفيلة أن تعيد إنتاج تلك المؤسسة المعاصرة..

ليس عيبا سياسيا أن يتم البحث والتفكير في إعادة صياغة "المؤسسة الوطنية الفلسطينية" التي أنتجتها الثورة الفلسطينية المعاصرة، برصاصة حركة فتح الأولى في الفاتح من يناير 1965، صياغة تعيد البحث في جوهر المتغيرات التي طالت المسار والمسيرة، رؤية وأدوات، لإنتاج "مؤسسة وطنية حديثة"، تفتح الباب لتجسيد الكيانية الفلسطينية المعاصرة..

روح الانتفاضة الوطنية الكبرى، ومنتجها الحالي "هبة الغضب"، ليست حدثا وذكرى لمواجهة المحتل، بل في جوهرها ردا استراتيجيا لحماية "الكيان الفلسطينية" التي كادت أن تصبح حلما يضاف لـ "مجمع الأحلام الوطنية" لشعب يعلم يقينا أن "الحلم الوطني" هو أيضا سلاح وطني..

انطلاقة الانتفاضة الوطنية الكبرى عام 1987 مثلت الجدار الأكبر للديمومة الفلسطينية، بعد أن بدأت أمريكا وتحالفها السياسي في رسم الترتيبات لاكمال مخطط "التهود والتدوين" للهوية الفلسطينية، وإعادة إنتاج "تغريبية جديدة"، بدأت من خلال الحرب العدوانية على الثورة - المنظمة في لبنان عام 1982، مرورا بمحاولات مصادرة "الشرعية السياسية الوطنية" بمسميات

"ثورية"، الى محاولات حصار التمثيل الوطني - الشرعي عبر "الرسمية العربية" يونيو 1987..

قيمة الانتفاضة الوطنية الكبرى، ليست فيما صنعتها مجدا كفاحيا للفلسطيني في العالم، عبر حجارة أطفال كسروا كل حواجز الخوف، بحيث بات الاسم الرسمي الشعبي لها، انتفاضة اطفال الحجارة، لكنها شكلت "الانطلاقة الثورية الثانية" في التاريخ الكفاحي منذ اغتصاب فلسطين وتشريد أهلها في "التغريبية الكبرى" عام 1948..

ورغم كل محاولات السيطرة وحصار تلك "الإنطلاقة الثورية"، واصلت مسارها في عنفوان لم ينال منه محاولة "شطب التمثيل الوطني" عبر مؤتمر مدريد وصياغة الحضور الفلسطيني، والتي للأسف يتغنى بها البعض دون ادراك أنها جاءت لتسرق روح الانطلاقة الثورية الجديدة، وتفرض رؤية تم صياغتها في واشنطن عام 1988 للخلاص من مرحلة الثورة ومنظمة التحرير بكل ما تمثل للفلسطيني وطنا ومهجرا، كيانا وهوية..

الانتفاضة الوطنية الكبرى، فرضت اعادة الرؤية السياسية الفلسطينية نحو بلورة مبادئ "الكيانية الوطنية"، التي قادها الخالد ياسر عرفات، في مسار تفاوضي خارج الصندوق، ما عرف لاحقا بمسار أوسلو، والذي منه وعبره بدأت "صياغة الكيانية الفلسطينية الجديدة" ..بعيدا عن كل الاجراءات والاليات التي نصت عليها الاتفاقات اللاحقة، والتي باتت الآن بغير ذي صلة وطنيا وسياسيا، والتمسك بها ليس سوى تعبير عن العجز و"الهماله السياسية" ..

الآن، رحلة تجسيد "الكيانية الفلسطينية ودولتها" تفرض رؤية جذرية ليس للحديث عن "مصالحة فصائلية"، أثبتت الأيام أنها لن ترى النور ضمن الواقع القائم، بل ما يجب التفكير به وبشكل جذري هو العمل على إعادة صياغة جديدة لمفهوم "المؤسسة الوطنية الفلسطينية"، ضمن رحلة "التأسيس الكياني"، رؤية ومنهج أدوات..

وهذه مسألة تستوجب الكف الصبياني بالحديث الساذج عن "مصالحة فصائلية" لم يعد لها جدوى، ولكن الضرورة تفرض تغييرا جذريا في التعامل مع جوهر الوطنية الفلسطينية، بمسارها الثوري الكفاحي وضمن رؤية تطور المشهد السياسي..

هل نجد من يعمل له.. أم ننتظر "قدرا سياسيا" مثيلا ليوم 8 ديسمبر بعملية "دهس" تعيد الروح الخلاقة لتكريس "الكيانية الوطنية الفلسطينية".. من هنا يكون التحدي!

ملاحظة: لماذا الصمت المهين والمعيب وطنيا ودينيا على تسريب الفاشي الصغير نتنايهو حول قدرته على هدم المسجد الأقصى.. الاستخفاف بما قال تفاهة سياسية لا أكثر!

تنويه خاص: مجددا عودة حركة الانفاق في غزة للعمل لن تجلب الخير لأهله، سواء من يقوم بها "افراد" او "جماعات".. تزامن الكشف عنها مع عودة عمليات الارهاب في سيناء ليست عفوية، ولن تمر مرور الكرام.. الرسالة لأمن حماس قبل قيادتها..

"مراسيم رئاسية" لـ "خطف الشرعية".. وتعزيز سلطة "حكم الفرد"!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن "الجدل الانقسامى" بين قطبي "الكارثة الوطنية"، حول "شرعية التعديل الوزاري" من عدمه، فما حدث من اقالة لوزير الثقافة، وهو معلوم للعامة قبل الخاصة، مدى قربته الشديد جدا من "فريق الرئاسة"، بل ويراه البعض أحد عناصره النشطة، اثار استهجانا عن ما وراء تلك الاقالة، والاكتفاء بمنصبه كنائب رئيس وزراء، وهو منصب "فخري" أو يمكن اعتباره ترضية خاصة بين الشخصي والجغرافي..

كان الأولى تبيان اسباب اقالة وزير هام، لكن "جدل الهوس اللغوي" أضع ضرورة معرفة الحق الشعبي فيما حدث، وهل هي "لعبة تدوير مناصب" أم

كانت "ضرورة كبرى" في ظل "الأزمة الوطنية" التي يعيشها "بقايا الوطن" ..

ولم يتكرم الوزير الأول للرئيس محمود عباس، بالحديث عما كان "دوافع التغيير"، في موقعين، باعتبار الثالث كان "تعبئة شاغر" بعد استقالة الوزير شوقي العيسه لأسباب يصر على عدم الحديث عنها إعلاميا، رغم ان "تسريبات" تحدثت عن "خلاف جاد" بخصوص مخصصات الدعم الاجتماعي، ومع أن المعرفة لسبب الاستقالة هو حق سياسي - شعبي، لكن أطراف القضية تجاهلت ذلك الحق، باعتباره لم يعد جزءا حاضرا في "ثقافة المنظومة الرسمية المتحكمة في بقايا الوطن" ..

وفجأة، يخرج من لايمتلك أي صفة رسمية في حكومة الرئيس عباس، ويعلن أن اقالة وزير العدل جاءت بسبب الاساءة لدولة شقيقة، وتدخله فيما "لا يعينه" ..

هذا التصريح، منشور في صحيفة حماسوية تصدر في غزة يوم الثلاثاء، 15 ديسمبر 2015، والذي لم يتم نفيه من صاحب العلاقة، عضو مركزية حركة فتح، يكشف طريقة إدارة العمل العام في الزمن الراهن، وحجم الاستخفاف السياسي بالشعب الفلسطيني، وكأنه لم يعد هناك من يضع نصب عينه محاسبة أو رقابة، ويتحدث فيما ليس له به شأن، والأدهى أن المسمى وزيرا أول، صمت على الإهانة التي وجهها له ذلك الشخص المتحدث نيابة عنه.. إهانة للشخص وإهانة للمنصب ..

كان الأجدر، بالوزير الأول، هو من يعلن سبب اقالة هذا الوزير وذاك، وان يشرح للشعب الذي لا يكل بالقول أنه يخدمه، لماذا اقال وزير العدل ووزير الثقافة، ومن اختار له الوزراء الجدد، واسباب الاختيار، فتلك أول واجباته لو كان مقتنعا أنه وزيرا أول أو رئيسا للوزراء، كما يحب أن يسمي نفسه، وبات واضحا تمام الوضوح، انه لا يملك منهما شئيا.. وما قاله المسؤول الفتحاوي يكشف ذلك دون حاجة للبحث التفصيلي ..

لو كانت هناك "مؤسسات رقابية"، أو حضورا لبرلمان لما تجرأت تلك "المنظومة على فعل ما فعلت، ولما اصبحت "المراسيم الرئاسية" السيد الحاكم، باسم الشرعية الفلسطينية، دون مساءلة أو رقيب، تحكم فيما هو مصيري بلا أدنى مساءلة وطنية..

غياب الرقابة والمؤسسة التشريعية أحال "المراسيم الرئاسية" الى سلاح تصفية شخصية لكل ما لا يرضى عنه "الفريق الرئاسي"، وتكريس لمنهج فردي خاص، بما يمكن اعتباره "خطف للشرعية" باسم المراسيم الرئاسية..

ما حدث، أكد أن "الشرعية الفلسطينية" في مؤسسات السلطة الوطنية، تتعرض لعملية خطف ممنهجة، لا تقييم وزنا لأي مؤسسة غير مؤسسة المراسيم الفردية، وأحالت كل "مركبات السلطة التنفيذية" الى أدوات لا دور لها سوى تنفيذ المراسيم، مستغلة الوضع القائم منذ تعطيل عمل المجلس التشريعي الفلسطيني، دون سبب منطقي، سوى تكريس "الفردية - الحكم المطلق" ..

من هنا يبرز السؤال الذي وجب نقاشه بكل جدية ومسؤولية، ما دام الرئيس محمود عباس وفريقه الخاص، مصرين على استمرار المرحلة الانتقالية بأدواتها، ورفضهم اعلان دولة فلسطين، وفقا لقرار الأمم المتحدة 67 / 19 لعام 2012، لماذا لا ينعقد المجلس التشريعي الفلسطيني، وما هي المبررات القانونية لذلك..

و لم تصمت المنظمات الأهلية على هذا الفعل الفاضح، سياسيا وقانونيا، والذي يكرس "الفردية المطلقة لفئة تتحكم بمصير بقايا القضية وبقايا الوطن" ..

كيف للمحكمة الدستورية العليا أن لا تنتفض للدفاع عن "القانون الأساسي - الدستور الانتقالي"، وتسمح باستمرار العمل بمراسيم رئاسية في ظل وجود برلمان منتخب، لا مبرر لتعطيله سوى تكريس "الحكم الفردي المطلق"، ما يؤدي الى نتائج كارثية على المستقبل الوطني الفلسطيني..

أما ما يسمى هيئة مكافحة الفساد، والتي من مهامها رقابة اسس "الحكم الرشيد"، فإن صمتها على استمرار العمل بمراسيم رئاسية غير شرعية في ظل وجود برلمان شرعي منتخب يمثل "تعزيرا للفساد السياسي" .. علما بأن رواتب السادة النواب تصرف كاملة، وموظفي المجلس رواتبهم سارية والمقار مدفوعة الأجر، وكلها من الموازنة التي تقر في دهاليز الظلام، اي من أموال الشعب الفلسطيني.. وهي تصرف بلا أي عمل أو مهام!

المطلوب أما اعلان دولة فلسطين وتشكيل برلمانها المؤقت لمواجهة القادم السياسي، وانتخاب رئيسها وإقرار دستورها، أو العودة لإعادة الحياة للمجلس التشريعي الى حين الانتهاء من الانتقالية، أما مصادرة "الجهة التشريعية" بلا مبرر لا وطني ولا سياسي فهو "جريمة سياسية" أن لها أن تنتهي وفورا! ملاحظة: اقالة مجلس أمناء مؤسسة محمود درويش للخلاص من رئيسها المؤسس ياسر عبدربه تكشف أننا في "زمن الترللي"!!

تنويه خاص: من طرائف "الفريق العباسي الحاكم" اقاتلهم لوزير اساء لدولة شقيقة كما يقولون.. أما الإساء للشعب الفلسطيني وكفاحه التي تمارسها فئة ضالة لا تستحق العقاب.. بل المكافأة في مزيدا من المناصب والألقاب.. إن غدا لناظره قريب وقريب جدا!

من "البيت الأبيض" الى "المقاطعة" ..حول!

كتب حسن عصفور/ يحتفظ "الفريق الرئاسي العباسي" بعلاقات "مودة" سياسية" عالية جدا، مع الإدارة الأمريكية، كانت ديمقراطية أم جمهورية، ويراها البعض الفلسطيني، أنها تفوق المودة وتقترب من التنسيق والتفاهم في غالبية القضايا التي كانت قيد البحث، منذ وصول الرئيس محمود عباس الى مكانه الرئاسي يناير 2005 حتى الساعة..

وكان الاعتقاد، وما كان أكثر خيبته، ان يشكل ذلك "التفاهم" جسرا لدفع المشهد السياسي نحو التقدم، خاصة مع اعلان "الفريق الرئاسي" تمسكه بكل المطالبات الأمريكية، والعمل لتنفيذها بكل "إخلاص وأمانة"، بدأت من "تنفيذ الأمر الرئاسي الأمريكي المباشر باجراء الانتخابات الفلسطينية"، مع أنها لم تكن "ضرورة فلسطينية"، وبالتالي ليست مصلحة وطنية في تلك الظروف، بل كانت "مصلحة سياسية أمريكية" للبدء في تنفيذ المخطط العدواني الجديد الذي بات معلوما للجاهل والغبي، قبل غيره، وكان لواشنطن ما أمرت.. وحدث الذي حدث.. مع ما تلاها من طلبات وأوامر لم تكسر أحدها الأرض على طريقة الفيلم المصري الشهير!

خلال رحلة "السنوات 11" للرئيس محمود عباس في منصبه، لم يدخل في أي مظهر "صدامي حاد" مع البيت الأبيض، بل أنه قدم لهم "كمية من الهدايا السياسية" كانت كفيلة بأن تدفع الإدارة الأمريكية لفرض "تسوية ما" على دولة الكيان، وعدم ائصال الرئيس عباس الى مأزق بات الخروج منه يتطلب "انتفاضة ذاتية داخل المقاطعة - البيت الرئاسي العباسي" ..

لنترك كل مرحلة "التنكيد والتهميش والاهانات" التي منحتها واشنطن للفريق العباسي مقابل الهدايا المجانية التي قدمها، ونتوقف امام قراءة اللحظة السياسية في الأشهر الأخيرة، سنرى ان أمريكا وفريقها الحاكم، اعلنت عجزها المطلق عن "رد الجميل" الذي انتظره "الفريق الماسي العباسي"، وبدلا من القيام بفعل ما، في مواجهة الغطرسة الاسرائيلية، أعلنت صراحة أنها لم تعد تملك ما تقدم، فلا حل سياسي ولا "دولتين" ولا مترواحد..

ولأن امريكا، لا تود أن تبدو كدولة "ناكرة" أو أنها بلا حد أدنى من الوفاء للمخلصين لها، استبدلت تقديم "استجلاب حل سياسي"، بتقديم "النصائح والمواعظ السياسية"، رغم تمسكها بموقفها الكاره لفلسطين ثورة وكفاحا، لكنها تقدمت ما يمكن الرئاسة الفلسطينية وفريقها "الماسي" أن تقلع عن عهد الانتظار بحل الدولتين، الذي ولى، ولا أمل بأن يحدث قريبا أو بعيدا، بل أن كيري حاول الحصول من نتنياهو على بعض ما يمكنه أن "يحفظ ماء

الوجه"، "عطايا اقتصادية - استثمارية" للفريق الرئاسي، على الطريقة "الروائية"، التي باتت "نموذجاً تحتذي به إسرائيل" وتراه "المثال والمثل للتعایش بين "صاحب الأرض الفلسطيني واللص القادم بسلاحه مستوطناً" ..

الرئيس الأميركي اوباما، أعلم رئيس دولة الكيان العنصري مؤخرًا، انه لن يستطيع القيام بحماية إسرائيل أمام المنظمات الدولية، ومنع أي قرارات ضدها، كما كان في السابق، وكشف الرئيس ابو حسين "المرتد"، ان ما قام به سابقًا لحماية الكيان، جاء تحت ستار، "أن هناك مفاوضات وتسوية وحل" فلا ضرورة للتشويش على "الفعل القادم" ..مناروات استمرت 11 عاما والمحصلة باعتراف "سيد الفريق الماسي" صفرًا ..والحقيقة أنها كانت كارثة ونكبة ثالثة ..

اوباما، فيما قال لرئيس دولة الكيان، هو أيضا يرسل ذات الرسالة للرئيس عباس وفريقه، بأن امريكا لن تقف "حجر عثرة" من الآن فصاعد أمام التحرك لحصار دولة إسرائيل في المؤسسات الدولية، وربما يتمنى في ذاته القيام بكل ما يمكن للظلم هذا الفاشي في تل أبيب ..

الآن، واشنطن رمت بكرتها السياسية نحو "مقر المقاطعة" في رام الله وفريقها، لتنفيذ كل "التهديدات" التي سبق أن تحدث عنها، وأن تبدأ حركة مطاردة دولة الكيان، فأمریکا لن تقف حجر عثرة أمام الرئيس عباس وفرقته لإعلان دولة فلسطين فوق أرض "بقايا الوطن الفلسطيني"، باعتبارها المفتاح الرئيس للرد على المشروع الصهيوني الجديد ..

هل تبدأ فرقة الرئيس عباس الانتقال من مرحلة "الصوت والضوء الباهت" التي استمرت 11 عاما، كانت الأكثر كارثية على القضية الوطنية فيما بعد النكبة الكبرى ومنتجه الاحتلال ..

هل تنتقل "الفرقة الماسية" من رحلة التهديد واللغو والاستعراض الكلامي الى مرحلة الفعل فيما قالوه هم، وليس غيرهم، ليس مطلوبًا فعل المعجزات

السياسية، فقط نفذوا ما قررتم أنتم.. منذ اشهر بعيدة، وما منحتة الشرعية الدولية لفلسطين..

هل تطيعون "المرشد العام" القابع في البيت الأبيض وتنفذون رسائله لكم، بأن الباب بات مفتوحا ومشرعا لكم، بأن تفعلوا ما كان أوقفكم عنه..

هل تعلنوا أن "الطاعة واجبة" هنا، كما كانت في السنوات التي خلت، وتبدأ رحلة "الحراك لحصار دولة الكيان" ..

من "أوباما في البيت الأبيض الى عباس في المقاطعة .. حول من الصوت الى الحراك" .. لا تنتظرا!

هل يحدث ذلك..لننتظر بأمل، رغم المعرفة والتجربة بأن المجرب لا يجرب..والمثل معلوم!

ملاحظة: دولة البرازيل تفرض قبول اعتماد أوراق سفير الكيان الجديد ..تخيلوا وقاحة الفاشي بيبي يرسل رئيس مجلس المتسوطنات، المنظمة الارهابية ليكون سفيرا ..شكرا روسيف لك وبلدك..ولعن الله اللي في بالي!

تنويه خاص: للجبهة الشعبية مناضلين، قادة ، شهداء اسرى جرحى، رفاق واصدقاء كل التحية لكم في ذكرى الانطلاقة..علها تكون مناسبة نحو جديد وطني..ولحركة حماس، مع كل الاختلاف الفكري والسياسي في ذكرى اعلانها التحية لها ولشهادتها واسراها وقيادتها ومناضليها..بأمل أن تبدأ رحلة التجديد تحت شعار "فلسطين فوق الجميع"!

مواقف "حمساوية" حول معبر رفح لخدمة "اللاوطني"!

كتب حسن عصفور/ منذ اعلان "فصائل" فلسطينية، أنها تعمل على إنجاز "تفاهم داخلي" لأزمة معبر رفح المزمنة، والتي فاقت كل الحدود، وهناك من يخرج من صفوف حركة حماس، ليرسل قولاً معادياً لأي جهد "وطني" يضع حداً لتلك الأزمة التي تحلق ضرراً بالغا بأهل القطاع..

وحتى تاريخه، سنتعامل مع ما صدر من تصريحات لشخصيات يقال أنها قيادية في الحركة، باعتبارها مواقف شخصية خاصة لها حسابتها المحدودة، الضيقة والسقيمة.. كانت البداية من تصريح للقيادي البارز محمود الزهار، عندما قرر أن "حماس لن تسلم المعبر للمهربين واللصوص"، قول يكشف رفضاً صريحاً لمبادرة القوى الفلسطينية.. إما جهلاً بما ورد بها، وعدم دراية وبحثاً عن طريقة ليعرف ما يجري من تحت قدميه، أو أنه يقطع الطريق على المبادرة بتصريح لا صلة له بجوهر المسألة..

وما أن هدأت "الزوبعة الزهارية"، حتى خرج علينا بردويل حماس، ليقرر أن أي حديث عن تسليم حماس لمعبر رفح ليس سوى "دعوة مشبوهة"، تستهدف "المقاومة".. هكذا قرر "النائب" الحمساوي صلاح البردويل..

وعلى تصريح البردويل يتجاوز اسس احترام "العقل"، بطريقة تفوق ما يمكن قوله، فهو من طرف واحد، اتهم فصائل "البحث عن حل لأزمة المعبر" بأنها "غير مقاومة"، ومشبوهة، وبأن حماس فقط هي المقاومة ولا دونها، وأن أي "مؤامرة" ترمي لفتح المعبر بغير شروط "المقاومة البردويلية" هي مشبوهة تخدم العدو، دون أن يحدد في الواقع من هو العدو الذي ستخدمه مبادرة فتح معبر رفح!

ولأن المصائب لا تأتي فرادى، خرج علينا "النائب ذو الجلباب الأبيض" مشير المصري، بما لا سابق له في حديث السياسة، واعتبر أن معبر رفح هو "شرف غزة"، ومن يبحث تسليمه لغير حماس كمن يبحث "أغتصاب غزة"

وإهدار شرفها" .. رغم ان معبر بيت حانون اقرب الى سكنه ومقره، وكان أولى أن يكون هو "شرفه" من المعبر الجنوبي!

يبدو أن "النائب" مشير فقد ظله، أو عقله، عندما تحدث بعض من قيادات حماس وأطلق كلاما أي كلام، ولم يتركوا له أي منصة لغوية يشتم كما يشاء، فالزهار سرق "الصوصية" منه، والبرديول خطف "الوطنية والمقاومة"، ولم يبق له سوى "العذرية" ليرفعها راية للشرف الخاص به!

ودون الخوض في تفاصيل كل ما ورد على لسان قيادات حماسوية، وكونه لا يستحق سوى الرمي في أقرب "مكب زباله"، شرط الحرق الفوري لما يحمله من رائحة عفنة تفوح كراهية وحقداء لكل ما هو ليس منهم، اعادة لتلك النزعة الفئوية الأشد مقاتنة في حياة الشعب، ولتعكس عمق كراهية هؤلاء لكل وطني فلسطيني لا يرتدي "جلبابهم الأسود" ..

لكن الجوهرى، الذي يحتاج التدقيق، لماذا تصمت قيادة حركة حماس، على تلك التصريحات "الشاذة سياسيا وأخلاقيا"، التي أطلقتها بعض شخصيات مركزية في حماس، تصريحات حملت كل أنواع الدناءة الوطنية، وكان يفترض من حماس، التي لا تترك مناسبة دون التأكيد على بحثها عن المشاركة الوطنية ..

تصريحات تلك الشخصيات، ليست فقط تحمل كل أصناف التوهان والحقد، بل هي إعلان صريح جدا، يقول أن لا مكان في قطاع غزة المخطوفة بقوة السلاح وليس بغيرها، سوى لمن يرضخ لما تريده حماس .. سياسة وامنا وسلوكا، وربما زيا خاصا ..

ما أعلنته تلك القيادات يقول باختصار شديد: أن حماس لن تسمح بفتح معبر رفح نهائيا، بأي شروط غير التي تقررها هي وجماعتها ومرجعيتها خارج حدود فلسطين، ما يعني بدون إطالة بقاء المعبر مغلقا، وأن فتحه سيصبح بعدا انسانيا وفق الرغبة المصرية ..

تصريحات تلك القيادات هو اعلان، بأن لا قرار ولا موقف في القطاع الا ما تقررته حماس وحدها، وأن كل المسميات الفصائلية القائمة، ليس سوى حالة إستخدامية لحماس في إطار تعزيز مشروعها الخاص بها..

تصريحات تلك القيادات هو اعلان صريح، أن حماس ستبقى في عداء مع مصر بصفتها حركة تجسد "فرع الاخوان" في فلسطين، ولا حل ولا تفاهم الا بعودة "الرئيس مرسي الى القصر" ..

تصريحات قادة حماس حول المعبر هي اعلان حرب ليس على مصر فقط، بل هي اعلان حرب على الكل الفلسطيني عدا حماس ومن يخضع لها، فكلهم لصوص مشبوهين بلا أخلاق، مغتصبين للشرف، ما وجب عليهم "الحد الديني والسياسي" ..

تصريحات بعض قادة حماس، إعلان لانتهاء أي جهد فصائلي لفتح المعبر، الذي بات إغلاقه بعد تلك الأقوال مطلبا حماسويا بأمر قطري تركي اخواني، ليستمر "بقرة حلوب" لأستخدامه بجلب التعاطف باسم الحصار، ولتمرير مواقف اخوانية ضد مصر..

ويبقى ما هو أخطر، أن تصريحات بعض قادة حماس لتعطيل المبادرة الفصائلية حتى تنهي المفاوضات التركية الإسرائيلية بالتطبيع، والبحث مجددا في مبادرة "الأمن مقابل التنمية" واقامة ممر بحري خاص بين غزة وقبرص التركية.. وفقا للأفكار التي تمت مناقشتها خلال زيارة مبعوث الأمم المتحدة ملادينوف الى قطاع غزة مؤخرا..

أفكار تناولت كثيرا من الزاويا، ومنها طلب حماس باقامة ممر بحري، الذي أعلن أحد أكثر وزراء دولة الكيان تطرفا وعنصرية، من "البيت اليهودي" ترحيبه بذلك، ومطالبته بانشاء الممر البحري..

مواقف لخدمة سياسية غير وطنية.. هكذا تقرأ تصريحات بعض قيادات حماس، الى حين أن تصدر قيادة الحركة موقفا رافضا لما قيل وتحدد هي ما تريد فعلا بخصوص المعبر والقطاع!

ملاحظة: "رأس حربة الفريق الماسي العباسي"، ارسل رسالة احتجاج الى البرلمان التشيكي منددا بموقفهم من مسألة المقاطعة.. سنترك أنه تأخر جدا، وان يأتي متأخرا خير من الخرس الدائم.. لكن يا ترى ليش بسلامته ما أرسل نفس الرسالة لليونان.. كمان هاي فيها "خيار وفقوس يا دوك"!

تنويه خاص: فيديو احتفال فرق الارهاب اليهودية بحرق عائلة دوابشة يجب أن يصبح وثيقة اعلامية هامة جدا في ملاحقة الطغمة الفاشية الحاكمة باعتبارها الراعي الرسمي للإرهاب اليهودي.. بتقدورا عليها أم كمان هاي بدھا حبوب وطنية!

نتنياهو اعتذر.. فهل يعتذر الرئيس عباس!

كتب حسن عصفور/ ربما هي من "نوادر نتنياهو" ان يعلن اعتذارا لأحد، فما بالنا وهذا "الأحد" هو الرئيس الفلسطيني، حدث شخصي وجب الاعتذار، وكأن كل ما يفعله بأهل فلسطين، من جرائم بكل الأنواع المعلومة في تاريخ البشرية، ومنها ما لا سابقة له عمل مسموح..!

نتنياهو اختار توقيت "الاعتذار الشخصي" للرئيس عباس على قيام جنود جيشه الاحتلالي بدخول "حديقة منزل الرئيس"، بذات زمن قيام مجموعة ارهابية يهودية بالاحتفال والرقص على حرق عائلة "دوابشة"، مشهد يعكس عمق الفاشية والكراهية التي تختزنها "الأدوات الارهابية الاستيطانية" التي رعاها نتنياهو شخصيا، دون أن يعتذر ايضا عنها..

اعتذار نتنياهو الشخصي للرئيس عباس، يحمل عمليا "رسالة إهانة سياسية وشخصية في آن"، فرأس الطغمة الفاشية الحاكمة بنشر الاعتذار أراد القول ان "لا كرامة لرئيس في بيته"، كما هي رسالة لأهل فلسطين لما يفعل وما يمكن أن يفعل..

الرئاسة الفلسطينية تجاهلت الحدث والاعتذار للحدث، رغم انه كان يجب عليها أن تعلن عن "الاعتداء" وايضا رفض الاعتذار الا بمحاسبة من قام به، ولكن يبدو أن "الرئاسة الفلسطينية قلبها كبير"، فلا تقف عند "صغائر الأشياء"، حتى أنها لم تطلب من "كبير كتبة الرسائل"، ارسال رسالة احتجاج أو عتب أو حتى ملامة، فمرت المسألة وكأنها "بين أصدقاء" ..

وبما أن الرئاسة وفريقها الماسي، لم تغضب لتلك "الإهانة السياسية - الشخصية" من قبل العنصري الحاكم في تل أبيب، فذلك خيارها، وهي حرة به، لكن ما ليس خيارها وهي ليست حرة به أبدا، أن تطلق حرسها الخاص ليقوم بدور جيش الاحتلال من قمع واعتقال وضرب وأفعال كانت من مهام جيش نتنياهو الاحتلالي، ضد من يخرج متظاهرا "سلميا شعبيا" لرفض العدوان..

ما حدث يوم 25 ديسمبر 2015، سيبقى "وصمة عار" ليس على الرئاسة فحسب، بل على كل من يصمت على ما فعلت، وفي المقدمة حركة فتح التي هي رأس رمح الثورة المعاصرة، وذكرى انطلاقتها تدق الباب الوطني..

ان تتصدى قوات حرس الرئاسة لمتظاهرين بحثوا تعبيراً عن غضب ضد محتل، متجاوبين مع حديث الرئيس عباس قبل أيام، رغم احباطه، أن التظاهر "السلمي الشعبي" حق للناس، فذلك ليس عمل مشين فحسب، بل هو خارج كل النص الوطني..

قبل كل شيء وبلا أي مكابرة لا شخصية ولا اعتبارية، يجب على الرئيس محمود عباس بشخصه أن يخرج عبر وسائل الاعلام الرسمية المرئية والمقروءة ويقدم اعتذار شاملا لكل أهل فلسطين، في الوطن والشتات على ما

حدث، وأن يتعهد بتشكيل لجنة تحقيق خاصة لمحاسبة كل من تطاول وأهان فلسطيني خرج منتصرا لكرامة وطن، ولـ"كرامة رئاسة" التي عبث بها العدو..

اعتذار وتعهد لا يحمل سوى التصميم على معاقبة أي كان، حتى لو كان باحالة المسؤولين عن تلك الفعلة المشينة الى السجن أو اي اجراء وفق القانون، الذي يفترض أنه يساوي بين الجميع..

ماذا لو قامت مجموعة بالاعتداء على رجال الأمن أو حرس الرئاسة لأي سبب كان، حقا أم باطلا، ماذا سيكون الإجراء الفوري نحو المعتدين، فلو افترضنا حسن السلوك والتصرف للمجموعة الأمنية، ستطلق رصاصها في الهواء، وإن تغافلت قد تصيب أحدها أحدهم، وقد يتم ضرب الجميع بلا حساب، ثم تبدأ رحلة اعتقالات ليس فقط لمن قام بالمس برجال الأمن، بل بكل ما قد يكون له صلة بهم، ويمكن الحديث عن "مؤامرة" تستهدف الرئيس عباس لصالح الاستعمار والرجعية وغيرهم من المتأمرين.. الخ آخر طابور الوصف الذي لن يتعب اصحاب اللغو في ايجاده..

ولأن الشعب أكثر تسامحا، فلن يرى فيما حدث "مؤامرة" ضد تمرد الشعب على المحتل، ولن يعتبرها "عملا بديلا" عن جيش نتنياهو، وأنها ليست سوى سوء تقدير أو "جهالة"، ويمكن أن يعتبرها البعض "فشة خلق" من حرس الرئيس على ما حدث في بيت الرئيس..

لكن ما لا يمكن السماح به هو عدم الاعتذار والمحاسبة، دون ذلك عار وطني سيضاف لسجل ينتفخ بما هو عار..!

الاعتذار واجب وهو حق وليس منة او هبه او مكرمة رئاسية.. ولا تبرير للكبائر السياسية وهذه منها يا سيادة الرئيس!

ملاحظة: أهل غزة يتحدثون عن أن حركة حماس "خاطفة قطاع غزة"، تريد فرض ضريبة على نصب الخالد ياسر عرفات..حتى الآن سنعتبرها "إشاعة"

وغير ذلك سيكون لنا كلام ثاني..قيادة حماس انتبهي عند الاقتراب من الخالد..والذاكرة الفلسطينية تغض الطرف ولكنها لا تنسى..أكد فاهمين!

تنويه خاص: من اكثر النواذر السياسية عندما يقول وزير خارجية تميم بن حمد، ان الارهاب سببه حكم "الديكتاتوريات" العربية..بتعرف انك لقيتها..بس يا ترى كم حزب او فصيل او مؤسسة مدنية في قطر..وليش اولاد عم الأمير في السجن..بتقدر تحكي يا ديمقراطي جدا!

هل ستغضب "الرئاسة الفلسطينية" لهذا التقرير!

كتب حسن عصفور/ يعلم "أهل الدار" في بقايا الوطن، ان وزير الخارجية الأمريكية لم ينقل للرئيس محمود عباس من "نتنياهو" سوى بعض حبات تراب من أرض فلسطينية، لترضيته كي لا يقال أن "المفاوضات والترضيات والابتهالات" جاءت محصولها صفرا و وببيدين نظيفتين سوى من دلائل الفشل والعجز..

ومن حضر اللقاء الأخير لإجتماع "تنفيذية منظمة التحرير"، يعلم يقينا ان "الفضيحة" تفوق كثيرا ما تسرب عنها، وسنترك الحديث عنها كي لا يقال أن البعض "يتربص" بالخطة الثورية التي بدأت تتم دراستها من أول السطر..لكن رائحة العار لا يمكنها أن لا تشتم عن بعد دون أي مساعدة من رياح المنطقة، فهي عفة الى درجة تؤدي الى الهلاك الوطني، ما لم يحدث معجزة تصدرها تحاصرها..

ولأن الرئاسة الفلسطينية وفريقها الخاص، لا زالت تراهن على ما يمكن ان يأتي من أمريكا، وترفض التصعيد معها، وتعمل بكل السبل لمنع الصدام أو الاختلاف معها، بل أنها ترفض حتى الساعة، انتقال "هبة الغضب الوطنية" السائدة في المزاج الشعبي من ميدان الوطن الى "مقر المقاطعة"، وتبذل كل جهد ممكن كي لا يفرض عليها تنفيذ ما تم الاتفاق عليه وطنيا ورسميا من

خطوات "فك الارتباط" مع الاحتلال ومؤسساته، والعودة الى ما هو متفق ومقر وطنيا، دون حاجة لتأخير أو بحث أو مناقشة، كما يحاول بعض "أعضاء الفرقة المهزومة نفسيا وسياسيا" ..

ولأن جولة كيري الأخيرة، التي جلبت عارا سياسيا لكل واهم ومنتظر من رأس الحية "دبسا"، لم تستفز "نخوة" الرئاسة الفلسطينية، كي تبدأ في تنفيذ ما وجب عليها تنفيذه ليس هبة منها، بل واجبا عليها ما دامت تحمل مسمى حملته بفضل الشعب الفلسطيني تصويتا، حتى لو كان الخيار اجباريا.. واستمرت كما هي في حالة ترقب - انتظار، أو كما يحب بعضهم القول "waiting list"، تدور في فلك "التيه السياسي" الذي لبسها منذ سنوات..

وفي سياق لحظات الانتظار الرئاسية لأي هدية "بابا أوباماوية" عليها تقدمها لشعب ضاق ذرعا بكل منتجات الوهم الأمريكي، والاستمرار في لعبة الارتباط بالاحتلال، كشفت صحيفة "هآرتس" العبرية يوم 7 ديسمبر 2015، عن تقرير خطير جدا، يمكنه أن يحدث "ثورة غضب" وليس هبة فقط لو كان هناك من يمتلك "حبة كرامة وطنية"!

التقرير الصحفي يؤكد أن 50 منظمة أمريكية قدمت للمستوطنات ما قيمته مليار شيكل (220 مليون دولار)، وتلك المنظمات، وحسب الصحيفة العبرية، لا غيرها، مسجلة باعتبارها منظمات غير ربحية ومعفاة من الضرائب، ما يعني أن الإدارة الأمريكية باتت شريكا رسميا في تقديم ذلك الدعم.. وهو استنتاج وصلت له الصحيفة العبرية أيضا، كي لا يغضب فريق "لنا أمريكا"!

الآن، وبعد التقرير، ورغم أن أمريكا تكذب ليل نهار أنها ترفض الاستيطان وتراه غير شرعي، لكنها في الواقع تشكل أموالها أحد شرايينه الحيوية، والتي بها يتسع يوما بعد يوم ليصبح "غولا" يبتلع أرض فلسطينية، كل ساعة.. يمكننا أن نقرأ ما يفيد بأن الرئاسة وفرقتها لها موقف ما!

لا نبحت تحريضا كيديا لتثويش "العلاقة الحبية" بين فريق الرئاسة الفلسطينية وفريق الادارة الأمريكية، معاذ الله، لكننا نأمل أن يغضب هذا الفريق كي لا يقال أنه لم يعد لديه اي حس من "كرامة وطنية".. خاصة وأن الصحيفة العبرية اتهمت أمريكا بأنها باتت تمول الاستيطان رسميا وشريكة به بناء ..

هذا ما نأمل ومنتظر "غضا رئاسيا"، حتى بأدنى أشكال الغضب المؤدب، لكنه لا يليق بها أبدا الصمت على هذه الجريمة السياسية الكبرى.. لأن الصمت هو عار و عار و عار!

ملاحظة: حديث هيلاري كلينتون عن أن بديل الرئيس محمود عباس في فلسطين سيكون "الاعلام السوداء" اي "داعش"، هو اهانة سياسية للرئيس عباس وحركة فتح، ولشعب فلسطين.. كانت تستحق ناطقا من الناطقين يرد عليها غير حماس.. لكن يبدو أن الشباب مش فاضيين لهيك حكي!

تنويه خاص: ابطال المحكمة الدستورية لتعيين المحامي علي مهنا كرئيس لمجلس القضاء الأعلى، درس وجب التعلم منه من قبل من يدفعون لاصدار مراسيم دون اعتبار للنظام والقيم القانونية.. السؤال ماذا سيكون مصير ما صدر من أحكام تحت رئاسته!

هي كذلك يا بيبي.. ليفهما "المحبط" ايضا!

كتب حسن عصفور/ عل الفلسطيني ومعه الانسان العربي، لا زال يتذكر تصريح رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب الإرهابي نتنياهو، بقوله أن "السكين لن يهزم دولة اسرائيل"، تصريح كشف مبكرا جدا عن مدى الهلع والرعب الذي انطلق بسرعة فضائية ليسيطر على دولة الكيان..

بالطبع السكين، الحجر ومعهما حركة "الدھس الثورية"، ليست أسلحة لكسر قوة عسكرية جبارة، كتلك التي تمتلكها دولة الكيان العنصري، وترهب دولا

وموظفين ساميين بدرجة رئيس أو ما شابهها من وظائف، لكن تلك "الأسلحة الفلسطينية" المتطورة جدا، في علم الرد والتمرد الكفاحي جاءت لتهمز روح دولة الكيان، وجبروته العدوانية..

نعم، أسلحة "هبة الغضب الشعبية"، تشكل واحدة من علوم التطور النوعي في مواجهة العدوانية والاحتلال، ولذا باتت من "العلامات التجارية" التي سجلت باسم الشعب الفلسطيني، لتصبح رمزا لمرحلة تطور الإنطلاقة الثورية الفلسطينية في ثوبها الراهن، بعيدا عن "التقليد" الذي ساد طويلا..

"الأسلحة الكفاحية الجديدة"، مع "الروح الثورية" أصبحت تشكل أهم عناصر الرعب والهلع لدولة الكيان سكانا، حكومة، جيشا وأجهزة أمنية، وقبل كل هؤلاء للفرق الإرهابية التي تنبثق من المجموعات الاستيطانية..

الروح الثورية الفلسطينية، وأسلحتها الجديدة، أجبرت الفاشي ننتياهو على الاعتراف علانية، بأن دولة الكيان تواجه "نوعا جديدا من العمليات"، "عمليات فردية"، كما قال، لكنه لم يكمل العبارة وينطق بالحقيقة، بأن تلك العمليات بروحها العاشقة لوطنها فلسطين، لم يعد بالإمكان مواجهتها بالتقليد الإرهابي القديم..

ومن المفارقات أن يأتي تصريح رأس الفاشية في دولة الكيان، حول عمليات الانطلاقة الثورية، وعمق الهلع المصاب به، واعترافه بالعجز أمامها، في ذات اليوم الذي أعلن فيه، من هو رئيس منتخب لتمثيل الشعب الفلسطيني، بأن "الهبة الشعبية جاءت تعبيراً عن اليأس والاحباط" من عدم التوصل الى سلام..

مفارقة بكل ما فيها من انعكاس لمشهد يستحق القراءة والاهتمام.. رئيس حكومة الكيان يرى أن العمليات التي يقوم بها "بني فلسطين" نوعية جديدة، يراها الرئيس الفلسطيني يأس وإحباط..

كيف يمكن أن يصل الحال بمن يحمل لقب "القائد العام للقوات المسلحة الفلسطينية" و"مجمع الرئاسات"، وصف "الانطلاقة الثورية وهبة الغضب" بتلك الأوصاف التي تحط من قدر الغضب الوطني، وتحيلها من روح كفاحية ثورية رافضة للعدوان، الى إحساس باليأس والاحباط..

ولأن نتنياهو يعلم يقينا، بحكم ما توفره له أجهزته الأمنية حقيقة المشهد العام. قال ما قال عن حقيقة الفعل الإنتفاضي للشعب الفلسطيني، ولذا يبحث كل "السبل الممكنة" لحصار "الانطلاقة الثورية"، وصل الأمر الى اعادة نشر مزيدا من قوات جيش الاحتلال في الضفة والقدس، بعد انتهاء "سنوات الطمأنة" التي عاشها بفعل فاعل قام بكل الممكنات لإعتقال "الروح الكفاحية"..

وبعيدا، عن هلع ورعب الفاشي نتنياهو، والبحث اللا متناهي لتطويق "هب الغضب المعاصرة"، ودون الالتفات لفريق "الخنوع السياسي الحاكم" في بقايا الوطن، فما تجسد خلال 75 يوما منذ "السكين الأول" في الفاتح من اكتوبر حتى ساعته، بأن "الخيار الوطني" هو للخلاص من العدوانية الاحتلالية و"النذالة السياسية" لفريق بات استمراره متعاكسا مع رغبة الشعب الفلسطيني، ومصالحه الوطنية العليا..

وجاء آخر استطلاع رأي، قام به أحد المراكز المهنية، عن رغبة غالبية مطلقة من الشعب الفلسطيني برحيل الرئيس محمود عباس، رسالة غاية في الدلالة، وجب على الرئيس وفريقه، وأجهزته الأمنية دراستها بدقة متناهية، ففيها ما وجب الانتباه له، بأن التعاكس مع روح الانطلاقة الثورية مصيره ما كان من استنتاج قاس جدا على أي حاكم..

اليائس والمحبط ليس له مكان في صفوف الشعب الفلسطيني، وبالتالي لا مكان له في قيادة هذا الشعب، فكان الطلب: "إرحل".. هكذا قال ما يقارب من الـ70% من الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع للرئيس محمود

عباس..رسالة لا يجب أن تمر كما حدث يوماً مع رؤوساء تعاكسوا مع رغبات شعوبهم!

ملاحظة: تصريحات محمود الزهار حول عدم تسليم حماس معبر رفح الى "الصوص والمهربين"، رسالة باللامسؤولية الوطنية نحو البحث عن حل يزيل الكآبة عن أهل القطاع.. وهي رسالة خايبة جدا يا محمود!

تنويه خاص: بات لدينا وزيرا للثقافة من "أهلها"..للشاعر ايهاب بسيسو مبروك، وتذكر أن المنصب عليه من الأحمال ما يفوق اللقب كثيرا..الثقافة في بقايا الوطن حالها أكثر من بئس وجب الانتباه..وتذكر أن الشاعر أشرف فياض يناديك!